A

الأمم المتحدة

الجمعية العامة

Distr.
GENERAL

A/43/713
14 October 1988
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

الدورة الثالثة والأربعون
البنود ٣٩ و ٤٤ و ٨٢ و ٨٣
و ٨٦ من جدول الأعمال

الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا :
برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش
الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة
١٩٨٦ - ١٩٩٠

بدء مفاوضات عالمية بشأن التعاون الاقتصادي الدولي من أجل التنمية

التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي

أزمة الديون الخارجية والتنمية

المساعدة الاقتصادية الخاصة والمساعدة الغوثية في حالات الكوارث

رسالة مؤرخة في ٦ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٨ موجهة إلى الأمين العام
من الممثل الدائم لزمبابوي لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل اليكم الوثيقة المرفقة طيا المعنونة "تقييم الحالة الراهنة للحوار بين الشمال والجنوب واقتراحات لتنشيطه" والصادرة عن الاجتماع الموضوعي الاول للجنة الوزارية الدائمة للتعاون الاقتصادي التابعة لحركة بلدان عدم الانحياز ، المعقود في هراري في الفترة من ٤ إلى ٧ تموز/يوليه ١٩٨٨ .

وسأكون ممتنا لو تفضلتم بتعميم هذه الورقة بوصفها وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة في إطار المواد ٣٩ و ٤٤ و ٨٢ و ٨٣ و ٨٦ .

(توقيع) إ. س. غ. مودنغ
السفير
الممثل الدائم



Digitized by UNOG Library

المرفق

# تقييم الحالة الراهنة للحوار بين الشمال والجنوب واقتراحات لتنشيطه

## المحتويات


| | | الفقرات | الصفحة |
|---|---|---|---|
| أولا - | مقدمة | ١ - ٩ | ٤ |
| ثانيا - | الجهود المبذولة في الماضي من أجل إجراء الحوار ..... | ١٠ - ٣٤ | ٦ |
| | ١ - الحوار بين بلدان الشمال والجنوب ، ١٩٦٠ - ١٩٨٠ .. | ١٠ - ١٦ | ٦ |
| | ٢ - تقييم شامل لأوجه النجاح والفشل للحوار بين الشمال والجنوب في الفترة ١٩٦٠ - ١٩٨٠ ..... | ١٧ - ٢٦ | ٨ |
| | ٣ - اتجاهات الحوار بين الشمال والجنوب في الثمانينات | ٢٧ - ٣٤ | ١٠ |
| ثالثا - | الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد العالمي ..... | ٣٥ - ٦٢ | ١٢ |
| | ١ - معلومات أساسية اقتصادية عامة عن الثمانينات ..... | ٣٥ - ٣٨ | ١٢ |
| | ٢ - الفقر ونوعية الحياة ..... | ٣٩ - ٤٢ | ١٣ |
| | ٣ - التجارة الدولية في الثمانينات ..... | ٤٣ - ٥١ | ١٤ |
| | ٤ - التدفقات الرأسمالية الدولية والأسواق المالية الدولية ..... | ٥٢ - ٦٢ | ١٦ |
| رابعا - | ترابط الاقتصاد العالمي - الحاجة الموضوعي الى إحياء الحوار ..... | ٦٣ - ١٠٤ | ١٩ |
| | ١ - سياسة الاقتصاد الكلي ..... | ٦٥ - ٧٤ | ١٩ |
| | ٢ - التجارة ..... | ٧٥ - ٧٨ | ٢٢ |
| | ٣ - المالية ..... | ٧٩ - ٨٥ | ٢٢ |
| | ٤ - نزع السلاح والتنمية ..... | ٨٦ - ٩٢ | ٢٤ |
| | ٥ - البيئة ..... | ٩٣ - ٩٩ | ٢٥ |
| | ٦ - خاتمة ..... | ١٠٠ - ١٠٤ | ٢٧ |




Digitized by UNOG Library

المحتويات (تابع)


| | الفقرات | الصفحة |
|---|---|---|
| خامسا - اقتراحات لتنشيط الحوار بين الشمال والجنوب ..... | ١٠٥- ١٥٤ | ٢٨ |
| ١ - اعتبارات عامة ..... | ١٠٨- ١١٤ | ٢٩ |
| ٢ - التعاون فيما بين بلدان الجنوب ..... | ١١٥- ١٢٢ | ٣٠ |
| ٣ ـ تحويل الموارد ، والديون ..... | ١٢٣- ١٣٢ | ٣٢ |
| ٤ ـ إصلاح التجارة الدولية ..... | ١٣٣- ١٤٠ | ٣٦ |
| ٥ - اصلاح النظام النقدي الدولي ..... | ١٤١- ١٤٥ | ٣٩ |
| ٦ - السياسات المتعلقة بالاقتصاد الكلي ..... | ١٤٦- ١٤٧ | ٤٠ |
| ٧ - التصنيع والتكنولوجيا ..... | ١٤٨- ١٥٠ | ٤٠ |
| ٨ - العلاقات الاقتصادية مع البلدان ذات الاقتصادات المخططة ..... | ١٥١- ١٥٤ | ٤١ |
| سادسا - الاستنتاجات ..... | ١٥٥- ١٥٦ | ٤٢ |




Digitized by UNOG Library

## أولا - مقدمة

١ - عقد الاجتماع الموضوعي الأول للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي التابعة لحركة بلدان عدم الانحياز في هراري في الفترة من ٤ إلى ٧ تموز/يوليه ١٩٨٨ ، وفقا لقرار المؤتمر الثامن لرؤساء دول وحكومات حركة بلدان عدم الانحياز . وجاء اجتماع اللجنة في هراري بعد عقد اجتماعات أولية أجرتها اللجنة الدائمة من قبل في عام ١٩٨٧ في بيونغ يانغ أثناء الاجتماع الوزاري الاستثنائي لحركة بلدان عدم الانحياز بشأن التعاون الاقتصادي فيما بين بلدان الجنوب ، وفي نيويورك أثناء الدورة الثانية والاربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة .

٢ - واشترك في الاجتماع ممثلو البلدان التالية الأعضاء في اللجنة الوزارية الدائمة : الارجنتين واندونيسيا وأوغندا وباكستان والبرازيل وبيرو وتوغو وجامايكا وجمهورية تنزانيا المتحدة وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية وزامبيا وزمبابوي وسري لانكا وغانا وفنزويلا والكاميرون وكوبا وليسوتو وماليزيا ونيجيريا والهند ويوغوسلافيا .

٣ - كما اشترك في الاجتماع ، الذي كان مفتوح العضوية ، الأعضاء التالين في حركة بلدان عدم الانحياز : اثيوبيا والأردن وأنغولا وايران وبوتسوانا وتونس والجزائر والجماهيرية العربية الليبية وزائير والسودان والعراق وفييت نام وقبرص وكينيا ولبنان ومالي ومصر والمغرب ومنظمة التحرير الفلسطينية والمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية وموزامبيق ونيكاراغوا .

٤ - وحضر الاجتماع ، بصفة مراقبين وضيوف ، ممثلو البلدان والمنظمات وحركات التحرير الوطنية التالية :

(أ) المؤتمر الوطني الافريقي ، ومنظمة تضامن الشعوب الافريقية الآسيوية ، ومنظمة الوحدة الافريقية ، ومؤتمر عموم افريقيا ، والأمم المتحدة .

(ب) لجنة الجنوب ، والسويد ، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) ، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) ، ومركز الأمم المتحدة للإعلام .



Digitized by UNOG Library

٥ - وعقد الاجتماع في ضوء الخلفية الراهنة لتفاقم الأزمة التي يواجهها النظام الاقتصادي الدولي ، والتي تتسم بظواهر غير عادلة مثل الديون الخارجية الهائلة التي تتحملها البلدان النامية ، وأسعار الفائدة المفرطة ، وهبوط أسعار السلع الاساسية بشدة ، وعدم ملاءمة معدلات التبادل التجاري واتباع سياسات تقييدية في التجارة ، وكلها أمور تهدد بإبراز الاستقطاب بين الشمال والجنوب .

٦ - وفي ضوء هذه الخلفية ، اتخذت بلدان الجنوب مسترشدة بالتزامها نحو التعاون فيما بينها ، خطوات عديدة منذ المؤتمر الثامن لحركة بلدان عدم الانحياز لزيادة تعزيز التعاون الاقتصادي فيما بينها ولمعالجة المسائل العصيبة التي تؤثر على علاقاتها الاقتصادية مع بلدان الشمال ، وذلك بغية إقامة نظام اقتصادي عالمي عادل ومنصف وغير متحيز يفضي إلى تنمية اقتصادية - اجتماعية للبشرية بأسرها ، دون عقبات . وكان من بين هذه الخطوات إنشاء لجنة بلدان الجنوب وعقد المؤتمر الوزاري الاستثنائي لحركة بلدان عدم الانحياز بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب .

٧ - كما قامت بلدان الشمال المتقدمة النمو ، منذ إنشاء اللجنة الوزارية الدائمة للتعاون الاقتصادي ، بالتصدي لبعض هذه المشاغل الاقتصادية ، في محافلها وبالاشتراك مع بلدان الجنوب في إطار منظومة الأمم المتحدة . ومع ذلك ، فلا تزال مشاغل بلدان الجنوب قائمة في ظل هذه الأزمة المشتركة المستمرة على الرغم من تنامي قبول مبدأ تقاسم المسؤولية .

٨ - ووفقا لذلك ، فقد اعتمدت اللجنة الوزارية الدائمة للتعاون الاقتصادي في اجتماعها المعقود أثناء الدورة الثانية والاربعين للجمعية العامة ، البند التالي من جدول الأعمال لاجتماعها الموضوعي الأول :

"تقييم الحالة الراهنة للحوار بين بلدان الشمال والجنوب بهدف تحديد استراتيجيات بلدان حركة عدم الانحياز وغيرها من البلدان النامية لإعادة وتنشيط الحوار بين الشمال والجنوب ، لاسيما بشأن الجوانب المترابطة للنقد والمال والتجارة والديون الخارجية والتنمية" .

٩ - ولدى النظر في هذا البند ، قيّمت اللجنة خلفية الحوار بين الشمال والجنوب وحالته الراهنة ، على النحو التالي :



Digitized by UNOG Library

## ثانيا - الجهود المبذولة في الماضي من أجل إجراء الحوار

### ١ - الحوار بين بلدان الشمال والجنوب ، ١٩٦٠ - ١٩٨٠

١٠ - أصبحت الجهود ، التي تبذلها البلدان النامية من أجل التفاوض جماعيا للتوصل إلى اتفاق عادل ومنصف في علاقاتها الاقتصادية مع البلدان المتقدمة النمو ، تُعرف بالحوار بين الشمال والجنوب . وقد أجريت من قبل مفاوضات تهدف إلى التحكم في الاقتصاد الدولي ، ولاسيما مؤتمر بريتون وودز في عام ١٩٤٤ . بيد أنه لم تكن هذه المفاوضات جزءا من الحوار بين الشمال والجنوب ، وذلك لأنها استثنت بالفعل بلدان الجنوب التي كان أغلبها لا يزال مستعمرا ؛ كما أن بلدان أوروبا الشرقية لم تشترك فيها . وهكذا فإن قوة التصويت وهيكل المؤسسات اللذين تمخض هذا المؤتمر عنهما ، واللذين لا يزالان يسيطران على النظام الاقتصادي الدولي ، يعكسان سيطرة البلدان الغربية .

١١ - لقد بدأ الحوار بين الشمال والجنوب حقا في الستينات ، أي مع تشكيل حركة بلدان عدم الانحياز في بلغراد في عام ١٩٦١ . وينبغي النظر إلى ذلك باعتباره أول جهد جماعي متعمد للتأثير على مستقبل العلاقات الاقتصادية والسياسية الدولية لكي تصبح أكثر عدلا بالنسبة للبلدان النامية . وجاء هذا التطور نتيجة تغير ترابط القوى على الصعيد العالمي لصالح تقدم البشرية . وقد شهدنا في عام ١٩٦٤ إنشاء مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) . وقد شُكلت مجموعة السبعة والسبعين في إطار الأونكتاد التي تسعى من خلالها إلى تعزيز مصالحنا الاقتصادية المشتركة . وهاتان المنظمتان وغيرهما هما من نتائج عملنا المشترك والجماعي لوضع محنتنا على جدول الأعمال الدولي .

١٢ - وفي البداية ، كان المناخ السياسي الذي اتسمت به الستينات ، مناخا مفضيا إلى تعزيز الحوار بين الشمال والجنوب . وقد أعترف على نطاق واسع ، بوجه خاص ، بفشل النظام السوقي الدولي في تعزيز نمو منصف . وعليه ، كان هناك خلال عقد الأمم المتحدة الإنمائي الأول ، اتفاق عام فيما بين الدول الأعضاء ورجال الاقتصاد بشأن الحاجة إلى بذل جهود متعمدة للتخفيف من حدة محنة الدول الفقيرة في الجنوب . بيد أنه كان ينظر بصورة عامة إلى أن احتياجات الجنوب تتألف من زيادة المعونة وتحسينها للتصدي للتخلف ، بدلا من ادخال اصلاحات أساسية في نظام التجارة والمدفوعات الدولي . وظلت مجموعة السبعة والسبعين تدعو البلدان المتقدمة النمو إلى تحويل نسبة تصل إلى ٠,٧ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي إلى البلدان النامية على شكل معونة . وقد



Digitized by UNOG Library

تأيدت هذه الدعوة في الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الثالث والأرقام المستهدفة للمساعدة الإنمائية الرسمية لبرنامج العمل الجديد الكبير لصالح أقل البلدان نموا .

١٣ - وفي حين نزعت بلدان حركة عدم الانحياز في الستينات إلى التأكيد على المسائل السياسية ، فقد تم التركيز في السبعينات بالقدر نفسه على المسائل الاقتصادية ، ولذلك ، اعتمدت الحركة في مؤتمر قمة الجزائر لعام ١٩٧٣ ، برنامج عمل يدعو إلى إقامة نظام اقتصادي دولي جديد . وقد أيدت الجمعية العامة هذه الدعوة في دورتيها الاستثنائيتين السادسة والسابعة المعقودتين في عامي ١٩٧٤ و ١٩٧٥ .

١٤ - وكان العمل الجماعي لأعضاء بلدان الجنوب ، ابتداء من بلدان منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) ، مفيدا في عقد مؤتمر بشأن التعاون الاقتصادي الدولي في باريس عام ١٩٧٥ . وقد استمر هذا المؤتمر ، المعروف أيضا بمؤتمر باريس ، في الانعقاد بصورة متقطعة حتى منتصف عام ١٩٧٧ دون أن يصل إلى نتائج أساسية .

١٥ - لقد قدمنا إلى جميع هذه المنظمات جدول أعمال يرمي إلى إقامة نظام اقتصادي دولي يتسم بقدر أكبر من العدل والانصاف . وقد قدمنا جدول الأعمال هذا مرات عديدة بحيث أن بنوده المحددة اصبحت معروفة جيدا . فهي تتضمن في جملة أمور :

(أ) توجيه الدعوات لزيادة تدفقات المعونة من الشمال إلى الجنوب ؛

(ب) تخفيض الحمائية من جانب البلدان الصناعية وتحسين الوصول إلى أسواقها بالنسبة للجنوب ؛

(ج) تحسين تنظيم الأسواق الدولية للسلع الأساسية للتخفيف من آثار تقلب الأسعار وتدهور معدلات التبادل التجاري ؛

(د) إجراء اصلاحات في نظام النقد الدولي ، لتحسين امكانية حصول الجنوب على الموارد المالية ؛

(هـ) تحسين نقل التكنولوجيا من الشمال إلى الجنوب .



Digitized by UNOG Library

١٦ - وقد وردت جميع بنود جدول الأعمال هذه تحت مظلة واحدة في الدعوة إلى إقامة نظام اقتصادي دولي جديد . وتعيد هذه الدعوة تأكيد الحجج التي قدمتها مجموعة السبعة والسبعين طوال الستينات والسبعينات التي مفادها أن هيكل القوة لنظام بريتون وودز هو هيكل غير منصف وأن المؤسسات التي أنشئت في ظله كانت معوقة لتغيير هيكل الاقتصاد العالمي .

## ٢ - تقييم شامل لأوجه النجاح والفشل للحوار بين الشمال والجنوب في الفترة ١٩٦٠ - ١٩٨٠

١٧ - الرقم المستهدف للمعونة : على الرغم من أن معظم البلدان الصناعية قبلت الهدف المتمثل في رفع المساعدة الانمائية الرسمية إلى نسبة ٠,٧ في المائة من ناتجها القومي الاجمالي ، فلم تبلغ المعونة الأجنبية المقدمة من البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بحلول عام ١٩٧٥ إلا نسبة ٠,٣ في المائة من ناتجها القومي الاجمالي . وظهر ذلك العجز على الرغم من ان هذه البلدان لو أنها التزمت فقط بحوالي ٠,٣ في المائة من الزيادة في ناتجها كل سنة للمساعدة الخارجية لحققت الرقم المستهدف البالغ ٠,٧ في المائة في غضون خمس سنوات فقط ، وذلك بافتراض أن متوسط النمو في ناتجها القومي الاجمالي بلغ ٣ في المائة في الفترة من عام ١٩٧٠ إلى عام ١٩٧٩ .

١٨ - الحمائية : لم تلق الدعوات الموجهة إلى الدول الصناعية لتخفيض مستوى الحمائية في أوائل الستينات إلا نجاحا محدودا في عام ١٩٦٨ عندما اتُفق على نظام الأفضليات المعمم . وسمح ذلك بدخول طائفة محدودة من المصنوعات المعفاة من الرسوم الجمركية المستوردة من البلدان النامية إلى بعض البلدان المتقدمة النمو . بيد أنه حتى هذا المكسب الضئيل قد تأثر طوال السبعينات ، لأن مبادئ التعددية وعدم التمييز وعدم المعاملة بالمثل قد تضعضعت وانتشرت القيود الكمية وغيرها من الحواجز غير الجمركية في البلدان الصناعية .

١٩ - السلع الأساسية : في الدورة الرابعة للأونكتاد المعقودة في نيروبي عام ١٩٧٦ ، وجه نداء لانشاء صندوق مشترك للمساعدة في تحقيق استقرار أسعار السلع الأساسية كجزء من برنامج متكامل للسلع الأساسية . ومع ذلك ، فقد سمحنا بتلاشي زخم العمل من أجل الوصول إلى اتفاقات دولية بشأن السلع الأساسية وقوة السلع الأساسية في الجنوب ،



Digitized by UNOG Library

التي حفزتها التدابير التي اتخذتها الاوبك في عام ١٩٧٤ . ولم يحدث أي تقدم بشأن تنفيذ هذا النداء بحلول نهاية السبعينات .

٣٠ - النظام النقدي : منذ بدء العمل بحقوق السحب الخاصة في عام ١٩٦٩ ، تجادل البلدان النامية بأنها طريق محتملة تؤدي الى تحسين أوضاعها في النظام المالي الدولي . وقُدمت بصفة خاصة حجج للربط بين سندات حقوق السحب الخاصة والمعونة . ولم يُحرز أي تقدم بشأن تلك المقترحات وظل نظام النقد الدولي دون اصلاح . وظل دولار الولايات المتحدة بصفة خاصة العملة الدولية الرئيسية للتجارة التي تُحسب بها الاصول الدولية .

٣١ - التصنيع : أصدر المؤتمر الثاني العام لليونيدو المعقود في عام ١٩٧٥ إعلان ليما ، الذي وضع هدفا يرمي الى تحقيق نسبة ٢٥ في المائة من كافة الصناعات التحويلية العالمية القادمة من البلدان النامية بحلول عام ٢٠٠٠ . ولم يحرز أي تقدم إزاء تحقيق هذا الهدف حتى نهاية السبعينات .

٣٢ - نقل التكنولوجيا : في عام ١٩٦٣ أُطلِقت أول صيحة متناغمة للدخول في حوار بشأن التكنولوجيا ، بانعقاد مؤتمر الامم المتحدة لتطبيق العلم والتكنولوجيا لمصلحة المناطق القليلة النمو . بيد أن المحاولات المتكررة لتنقيح نظام الملكية الفكرية ووضع المدونة العالمية لقواعد السلوك الخاصة بنقل التكنولوجيا أحرزت نجاحا ضئيلا .

٣٣ - النظام الاقتصادي الدولي الجديد : أُحرز تقدم ضئيل جدا خلال الستينات إزاء تنفيذ الاصلاحات في النظام الاقتصادي الدولي التي يطالب بها الجنوب بصورة جماعية . وخلال الفترة قيد الاستعراض ، حدث تغيير ملحوظ في تصرف الاقتصادات السوقية تجاه حوار الجنوب . وفي الستينات تعاطفت تلك البلدان بصورة عامة مع الحوار بين الشمال والجنوب ، وعلى الرغم من أنها كانت تفتقر ، فيما يبدو ، الى الارادة السياسية من أجل تنفيذ جدول الأعمال . بيد أنه ظهرت خلال السبعينات علامات متزايدة تنم عن عدم استعداد الشمال حتى للدخول في حوار . ويعزى السبب الرئيسي وراء هذا التغير في الاتجاه الى نجاح الأوبك في رفع أسعار النفط في عام ١٩٧٤ ، وما ترتب على ذلك من انتعاش السلع الاساسية . وأسفر ذلك عن تضخيم مدى قيام الجنوب ، من خلال اجراءاته المتضافرة والجماعية ، بضمان تحقيق عائد أكثر انصافا على موارده وانتاجه . وبدأ الشمال ، إزاء مواجهته المزيد من الترتيبات الاحتكارية للسلع الاساسية في الاصرار على "السماح لقوى السوق لكي تسيطر" ومحاولة التصدي للجنوب على أساس كل حالة بحد



Digitized by UNOG Library

ذاتها ، على أساس ثنائي . وفي الشمال وعلى وجه السرعة تآكل الطابع الانساني الرسمي الذي ساد في الستينات مع ادراك أن القوى الكامنة في الجنوب فيما يتصل بضمان مستقبل له بدلا من طلب مستقبل له من بلدان الشمال .

٣٤ - وثمة سبب آخر لهذه العداوة المتزايدة تجاه الحوار وهو أن الشمال استجاب لأزمات تزايد البطالة والتضخم بوضع سياسات محلية من شأنها أن تسعى الى تحويل عبء التصحيح الى مكان آخر . وإضافة الى ذلك ، كان نمو الشركات عبر الوطنية في فترة ما بعد الحرب وهي الشركات التي حظيت بدعم نشط من تلك الحكومات ، يعني أنه بمرور الوقت تحقق ليس فقط مجرد دمج المصالح ، بل أيضا دمج الموظفين بين الدولة ومصالح الشركات الكبرى . وهكذا وبقدر ما كانت أنشطة تلك الشركات تهم الجنوب ، لم يكن بالمستطاع التمييز بوضوح بين موظفي الشمال ، الذين اجتمع بهم الجنوب في محافل دولية وبين مصالح تلك الشركات .

٣٥ - وفضلا عن ذلك ، وخلال عمليات المفاوضات المتعددة الاطراف ، كان هناك نمط ثابت من المحاولة الهادفة الى إشاعة الفرقة من الناحية الجغرافية بين البلدان النامية فضلا عن الاستفادة من اختلاف مصالحها الاقتصادية . وكان أفضل تعبير عن هذا النمط في مؤتمر التعاون الاقتصادي الدولي وقمة كانكون ١٩٧٥ - ١٩٧٧ . وبعد تلك المحاولات ظهر التساؤل بشأن الامم المتحدة بوصفها محفلا مركزيا لاجراء مفاوضات اقتصادية دولية ومحاولات التغيير الجذري لولايات هذه المنظمة العالمية الرئيسية والاتجاهات الرئيسية لأنشطتها . كل ذلك كان جهدا لكسر قوة السلع الاساسية المنظورة لدى الجنوب وكان هذا الجهد مقدمة لمواقف البلدان المتقدمة النمو في الثمانينات .

٣٦ - وبايجاز ، وبسبب مقاومة الشمال لجدول أعمالنا ، أحرز تقدم ضئيل في الستينات والسبعينات إزاء إصلاح النظام الاقتصادي العالمي لكي يصبح أكثر انصافا للبلدان المرهقة بالفقر في الجنوب . وعلى الرغم من ذلك ، تحقق أكبر نجاح في الفترة من الستينات الى الثمانينات وهو قدرتنا على اتخاذ موقف مشترك تجاه الظروف المناوئة ذاتها ووسط الجهود الرامية الى إشاعة الفرقة بيننا .

## ٣ - اتجاهات الحوار بين الشمال والجنوب في الثمانينات

٣٧ - لقد واصلنا جهودنا لكي نصل الى اتفاق ودي مع الشمال بشأن إعادة تشكيل النظام الاقتصادي الدولي .



Digitized by UNOG Library

٢٨ - وفي بلغراد في عام ١٩٨٣ أثناء الدورة السادسة للأونكتاد ، اقترحت مجموعة الـ ٧٧ إدخال اصلاحات على النظام النقدي الدولي ، وإعادة تشكيل الدين الخارجي للمساعدة في تنشيط زخم التنمية في البلدان المدينة ، وإزالة الشروط والاحكام التي يضعها صندوق النقد الدولي التي لا تلائم النمو ، وتدفق الموارد بصورة ايجابية الى البلدان النامية ، وإعادة توجيه أولويات البلدان الغنية من الاسلحة الى التنمية . وأيد مؤتمر القمة الثامن لبلدان حركة عدم الانحياز إنشاء لجنة مستقلة للجنوب ، يرأسها فخامة جوليوس نيريري ، للتحقيق في البنود المدرجة على جدول أعمال الشمال والجنوب وتعزيزها . وبذلت تلك الجهود استنادا الى معرفة أن الحاجة الى الدخول في حوار واتخاذ إجراءات هي الآن أكثر الحاحا من أي وقت مضى .

٢٩ - واستكملت جهودنا لدفع زخم جديد للحوار بين الشمال والجنوب في الثمانينات بجهود عدد من المنظمات الدولية التي تشارك في قضايا الشمال والجنوب ، والتي أكدت من جديد على ضرورة الدخول في ذلك الحوار بوصفها أمرا ملحا . وهكذا ، وعلى سبيل المثال ، تؤكد اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية على المصلحة المشتركة للبشرية .

٣٠ - بيد أن اتجاه الاقتصادات السوقية المتقدمة النمو نحو حوار كهذا في الثمانينات قد تصلب ، وفيما يبدو أصبح اتخاذ اجراءات بشأن جدول الاعمال أكثر استحالة عن أي وقت مضى . لقد رفضت الدول المتقدمة النمو قبول مقترحاتنا بشأن النقد والمال ، والتي كانت ستسفر عن جعل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي مسؤولين أمام الأونكتاد . ولم توافق على التدابير الرامية الى توسيع التجارة ، وتدفق الموارد وتخفيف الدين . وفي الدورة السابعة للأونكتاد في عام ١٩٨٧ ، رفضت التزحزح عن الخط الذي اتخذته البلدان الصناعية السبعة في قمة فينيسيا . لقد رفضت البلدان المتقدمة النمو رفضا قاطعا اقتراحات البلدان النامية التي كانت تهدف الى بحث إعادة جدولة عبء الدين البالغ ٠٠٠ ١ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في محفل مشترك بين البلدان المدينة والبلدان الدائنة ، وتقديم القروض في المستقبل بأسعار فائدة تساهلية وايجاد طرق لتمكين المصارف من الغاء أجزاء كبيرة من القروض .

٣١ - بيد أن البيانات المتعلقة بالسياسة والواردة في الإعلان الختامي للدورة السابعة للأونكتاد تتضمن اتفاقا لدفع زخم جديد لتطوير استراتيجية للدين الدولي تكون موجهة نحو النمو . ويدرك هذا الاتفاق المسؤولية المشتركة للدائنين والمدينين



Digitized by UNOG Library

في القطاعين العام والخاص ، على حد سواء ، والعلاقة المتبادلة الضرورية بين سياسات البلد المدين والتمويل الخارجي وبيئة خارجية تدعم التنمية . ويدرك هذا الاتفاق أيضا أنه ينبغي إيلاء اعتبارات خاصة للبلدان الاكثر فقرا وبلدان أخرى في افريقيا جنوبي الصحراء .

٣٢ - وأخيرا وبعد طول انتظار تم تصديق العدد المطلوب من البلدان على الصندوق المشترك لتثبيت أسعار السلع الاساسية وهو العدد المطلوب لكي يدخل مرحلة تشغيلية . ولقد تركت هذه القضية جانبا بناء على اصرار بعض البلدان المتقدمة النمو الرئيسية التي التزمت بعدم التدخل في جهاز السوق . وما زال ذلك الإصرار سائدا في بعض بلدان الشمال ، ولاسيما في الغرب . وهو نوع من التفكير يدعي أنه يجد أُسس هدفه في الازمة الاقتصادية العالمية الراهنة ، وهي أزمة تجمع بين الظواهر الدورية والظواهر الهيكلية على حد سواء .

٣٣ - وهذا التأكيد الواضح على قوى السوق يدل على سخرية بعض البلدان المتقدمة النمو الرئيسية وهي تنشغل بزيادة تدخل الدولة في الاقتصاد المحلي والاقتصاد الدولي على حد سواء . وهكذا ، لا يمكن القول بأن السياسات المالية والنقدية التقييدية التي تتبعها اليوم بلدان متقدمة النمو رائدة ، والتلاعب عن عمد بأسعار الفائدة وزيادة استخدام قيود ليس فقط غير جمركية على التجارة بل أيضا ممارسة ضغط سياسي معاكس ، تمثل اعتقادا في جهاز السوق .

٣٤ - وتدل خبرتنا في العمل الجماعي في السبعينات ، التي أسفرت عن اتخاذ الشمال موقف الدفاع ، على أن هناك عوامل تعويضية يمكننا تطبيقها . وكون الحوار أمرا لا بد منه مرده الى دراسة الحالة الراهنة للاقتصاد العالمي والتي تبرز أيضا ضرورة قبول مفهوم المسؤولية المشتركة .

## ثالثا - الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد العالمي

### ١ - معلومات أساسية اقتصادية عامة عن الثمانينات

٣٥ - خلال الستينات ، ازدهر الاقتصاد العالمي : وبلغ معدل نمو الانتاج في الاقتصادات الصناعية ٥ في المائة في السنة ؛ وشهدت البلدان النامية معدلات نمو قدرها ٦ في المائة ، وتوسعت التجارة العالمية بنسبة ٨,٥ في المائة في السنة . واهتم الحوار



Digitized by UNOG Library

بين الشمال والجنوب أساسا بتحسين توزيع المكاسب من الخيرات الدولية المتزايدة . وفي السبعينات ، بدأ ظهور شروخ في النظام ، ولكن ظل النمو الاقتصادي مستمرا ؛ ونما انتاج الاقتصادات الصناعية بنسبة ٣,٣ في المائة في المتوسط ؛ ونما الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي في البلدان النامية بنسبة تزيد عن ٥ في المائة في السنة .

٣٦ - وشهدت الثمانينات انعكاسا لهذه الفترة التوسعية . وانخفض النمو الاقتصادي في الاقتصادات الصناعية انخفاضا شديدا . وفي السنوات الاربع الاولى من هذا العقد ، كانت معدلات النمو أقل من ١,٥ في المائة في السنة . ولم يستمر الانتعاش الذي حدث في عام ١٩٨٤ ، وبلغت معدلات النمو زهاء ٣ في المائة من عام ١٩٨٥ الى عام ١٩٨٧ التي تقارن بصورة غير مواتية مع معدلات نمو بنسبة ٥ في المائة في الستينات . وتدل تنبؤات صندوق النقد الدولي على أنه قد يحدث أيضا انخفاض في عامي ١٩٨٨ و ١٩٨٩ . وفيما يتعلق بالبلدان النامية ، انخفض سجل النمو الذي تحقق في الثمانينات الى درجة أسوأ . إذ انخفض معدل نموها السنوي لاجمالي الناتج المحلي ككل في الفترة ١٩٨٠-١٩٨٤ بنسبة ١,١ في المائة . وتعني هذه المعدلات المنخفضة في نمو إجمالي الناتج المحلي بالاضافة الى نمو السكان أن هناك انخفاضا في الدخول الحقيقية لكل فرد في كثير من تلك البلدان . وحتى في الفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٥ ، عندما سجلت معدلات نمو عام مرتفعة ارتفاعا ضئيلا ، سجل ٥٨ بلدا من بين ١٣٦ بلدا ناميا انخفاضات في الدخل الحقيقي لكل فرد فيها ، وسجل ٣٢ بلدا منها أكثر من ٥ في المائة .

٣٧ - ولم تقتصر أزمة الركود هذه على البلدان النامية والاقتصادات الصناعية في الغرب : ولكنها أثّرت بصورة خطيرة ولأول مرة على بلدان أوروبا الشرقية .

٣٨ - ويبين الطابع العام للأزمة أن الحاجة تستدعي الآن أكثر من أي وقت مضى اتخاذ إجراء متضافر وجماعي لاصلاح النظام الاقتصادي العالمي . ولم يكن طابع الترابط في الاقتصاد العالمي الذي أكدته حركة بلدان عدم الانحياز منذ إنشائها ، بهذا القدر من الوضوح ، ولم يظهر بصورة موضوعية أكثر مما هو عليه الآن .

## ٢ - الفقر ونوعية الحياة

٣٩ - أدى ركود الاقتصاد العالمي الى تفاقم الأوضاع المعيشية للفقراء في الجنوب . إن الاختلافات في توزيع الدخل العالمي معروفة جيدا . ويوجد في الشمال (بما في ذلك



Digitized by UNOG Library

أوروبا الشرقية) ربع سكان العالم وأربع أخماس دخله ، ويوجد في الجنوب (بما في ذلك الصين) ثلاثة أرباع سكان العالم ولكنهم يعيشون على خمس واحد من دخله .

٤٠ - وفي الشمال يزيد متوسط العمر المتوقع عن ٧٠ سنة ويطمئن المواطن العادي الى حصوله على الطعام والتعليم الاساسي ؛ اما في الجنوب ، فيقل العمر المتوقع للاغلبية العظمى من الناس عن ٥٠ سنة ، وفي البلدان الاكثر فقرا يموت طفل واحد من بين كل أربعة أطفال قبل أن يبلغ سن الخامسة ، ويعاني أكثر من خُمس عدد السكان من الجوع وسوء التغذية وتنعدم امام ٥٠ في المائة منهم فرصة تعلم القراءة والكتابة .

٤١ - وتنعكس أوجه التباين العالمية هذه بين البلدان النامية ذاتها ، فتفصل الفوارق الهائلة بين الصفوة من الاغنياء والجماهير الفقيرة فيها . وفي كثير من البلدان ، يقع عبء التكيف مع الازمة الاقتصادية العالمية بصورة غير متكافئة على كواهل الفقراء .

٤٢ - ورغم أن هذه هي دائما الخصائص المميزة للتخلف ، فقد تفاقم أكثرها في الثمانينات . ففي افريقيا جنوب الصحراء ، أصبح تفشي الجوع وسوء التغذية وباءً متوطنا منذ نهاية السبعينات . وانعكس ذلك بصورة بالغة الخطورة في حالات الجفاف التي حدثت في الفترة ١٩٨٣-١٩٨٤ . ومع أن الجفاف شهد تراجعا في عام ١٩٨٥ ، فإن منظمة الاغذية والزراعة تقدر أن هناك ٢٠٠ مليون شخص يواجهون نقصا حادا في الاغذية وأن الخطر يتهدد بشدة حياة ما بين ٣٠ مليونا و ٣٥ مليونا منهم . وقد ترك عشرة ملايين شخص ديارهم بحثا عن الطعام والماء والكلاء لقطعانهم .

## ٣ - التجارة الدولية في الثمانينات

٤٣ - اقترن الارتفاع المبهج في نمو الناتج في الستينات والسبعينات بنمو في التجارة العالمية . غير أن الثمانينات شهدت زيادة سنوية في حجم التجارة بنسبة ٢ في المائة لا غير ، بالمقارنة بنسبتي ٨,٥ في المائة و ٥ في المائة في العقدين السابقين . كما أن قيمة التجارة العالمية ظلت تزيد بمعدل أبطأ ، ويرجع السبب في ذلك جزئيا الى قوة الدولار . وفي إطار هذه السوق الراكدة ، كان أداء البلدان النامية يبعث على الشعور بخيبة الامل البالغة . فانخفضت قيمة صادراتها السلعية الاجمالية من ٥٥٥ بليون دولار في عام ١٩٨٠ إلى ٤٤٠ بليون دولار في عام ١٩٨٥ . وانكمش نصيبها في الاسواق العالمية على مدى الفترة نفسها من ٢٧,٩ في المائة الى ٢٢,٩ في المائة .



Digitized by UNOG Library

٤٤ - ويرجع بعض أسباب هذه الخسارة في حصة السوق إلى نمو النزعات الحمائية التمييزية من جانب البلدان الصناعية . فثلاثون في المائة من الصادرات المصنعة من البلدان النامية الى الشمال تخضع لحواجز غير جمركية ، بالمقارنة بنسبة ١٨ في المائة في التجارة بين البلدان المتقدمة النمو .

٤٥ - وقد تنامت هذه الحواجز في الثمانينات حيث استجاب الشمال للأزمة العالمية باتخاذ اجراءات فردية استهدفت إزاحة العبء الى كواهل الآخرين .

٤٦ - وفيما يتعلق بأداء الصادرات التقليدية للبلدان النامية فقد تردى في الثمانينات بشدة . وانخفضت حصة السلع الاساسية الاولية في التجارة العالمية من ٥٠,٤ في المائة في عام ١٩٦٣ الى ٤٥,٢ في المائة في عام ١٩٨٣ . ولاح أيضا اتجاه واضح لتدني كثافة المواد الاولية المستهلكة في المنتجات المصنعة في البلدان المتقدمة النمو .

٤٧ - وانخفض الرقم القياسي لأسعار السلع الاساسية غير الوقودية بنسبة ٤ في المائة سنويا منذ عام ١٩٨٠ . ووفقا لصندوق النقد الدولي ، فإن الرقم القياسي للقيمة الحقيقية لأسعار السلع الاولية ، بما فيها الوقود ، باستخدام سنة ١٩٨٠ كنسبة أساس ورجوعا الى سنة ١٩٧٠ ، وصل الى أدنى مستوى له في عام ١٩٨٦ . ووصل متوسط الرقم القياسي بين عامي ١٩٥٠ و ١٩٨٠ الى ١١١,٨٠ في المائة إلا أنه تدنى بين عامي ١٩٨٠ و ١٩٨٦ الى متوسط يبلغ ٨٩,٤ في المائة .

٤٨ - ويقدّر أن الانخفاض في أسعار السلع الاساسية قد حقق لاقتصادات البلدان الصناعية وفورات في وارداتها من البلدان النامية تزيد على ٢٠٠ بليون دولار منذ عام ١٩٨٣ . وعلى العكس من ذلك ، خسرت البلدان النامية هذا المبلغ كإيرادات محتملة . وهكذا ، تكون أسعار السلع الاساسية قد ساهمت ، من ناحية ، في التحكم في التضخم وعملية اعادة تنشيط النمو في الاقتصادات الصناعية ، بينما أدت ، من ناحية اخرى ، إلى تخفيض الايرادات ووضع قيود على موازين المدفوعات وإعاقة تحقيق الانتعاش الاقتصادي في الجنوب .

٤٩ - أما معدلات التبادل التجاري بالنسبة للبلدان النامية غير المصدرة للنفط فقد واصلت ترديها في الثمانينات ، وانخفضت بنسبة سنوية قدرها ٢,٣ في المائة بين عام ١٩٨٠ وعام ١٩٨٥ . وبالنسبة للبلدان النامية المصدرة للنفط ، ارتفعت معدلات التبادل



Digitized by UNOG Library

التجاري بنسبة سنوية قدرها ٢, في المائة خلال الفترة نفسها ، بالمقارنة بنسبة نمو سنوي قدرها ٢٣,٤ في المائة في الفترة بين عام ١٩٧٣ وعام ١٩٨٠ . وعلى خلاف ذلك ، تزايد نمو معدلات التبادل التجاري في الاقتصادات السوقية المتقدمة النمو بنسبة ٠,٢ في المائة سنويا في الفترة بين عام ١٩٨٠ وعام ١٩٨٥ ، مما يعكس الاتجاه النزولي السابق الذي بلغ ٣,٨ في المائة في السنة في الفترة من عام ١٩٧٣ إلى عام ١٩٨٠ ، وعلى ذلك فقد شهدت الثمانينات ترديا في معدلات التبادل التجاري في الاقتصادات النامية بينما تحسنت هذه المعدلات في الاقتصادات الصناعية .

٥٠ - وتضاعفت بصورة كبيرة في الثمانينات حدة عدم استقرار حصائل التصدير المتحققة من السلع الاساسية الاولية الرئيسية المصدرة من البلدان النامية . وظلت أسعار المنتجات الاولية أكثر تقلبا من أسعار السلع المصنعة . وكانت عواقب ذلك وخيمة على اقتصادات الجنوب نظرا لعدم مرونتها النسبية والخيارات المحدودة أمامها فيما يتعلق بالتكيف مع حالة عدم الاستقرار هذه .

٥١ - وإحدى العواقب المترتبة على الازمات المتواصلة في موازين المدفوعات تتمثل في ظاهرة ضغط الواردات . فقد استجابت البلدان النامية لهذه الازمات بتقييد الواردات التي تعتمد عليها في عمليات الانتاج . وعلى ذلك ، انخفضت في الفترة بين عام ١٩٨٠ وعام ١٩٨٤ ، واردات جميع البلدان النامية من الالات والمعدات بنسبة قدرها ١,٢ في المائة سنويا ومن اللوازم الصناعية بنسبة ٢,٢ في المائة سنويا ومن الوقود بنسبة ٣,٥ في المائة . ولم يؤد ذلك فقط الى تقييد امكانيات الانتاج في هذه البلدان ، بل أدى أيضا الى تقييد الاستثمار والنمو .

## ٤ - التدفقات الرأسمالية الدولية والاسواق المالية الدولية

٥٢ - كان أوضح جانب في أزمة الثمانينات وأزمة الديون ، التي ترجع أصولها الى التغييرات في النظام النقدي الدولي التي حدثت خلال السبعينات . وتتضمن أهم العوامل التي ساهمت في ذلك ، في جملة أمور ، ما يلي :

(أ) انهيار الاستقرار في أسعار الصرف ؛

(ب) أثر ارتفاع أسعار النفط على مدفوعات أقل البلدان نموا لقاء وارداتها ؛



Digitized by UNOG Library

(ج) الإقراض غير المقيد من جانب بعض البلدان المتقدمة النمو الرئيسية ، وعلى الاخص من جانب مصارفها ، سعيا وراء أن تربح على حساب آمال التنمية في العالم الثالث ؛

(د) ظهور سوق الدولار - الاوروبي ، والعمل بنظام القروض ذات الفوائد المتغيرة ؛

(هـ) سيطرة الشركات المتعددة الجنسيات على النظام المصرفي الدولي ؛

(و) عدم كفاية مخصصات حقوق السحب الخاصة للبلدان النامية .

٥٣ - وكانت المحصلة النهائية لهذه الاسباب هو زيادة مديونية البلدان النامية ، التي اقترنت بانخفاض أسعار السلع الاساسية وتعويم أسعار الفائدة ، مما أدى الى تآكل الجدارة الائتمانية لمعظم البلدان النامية والإضرار الشديد بقدرتها على خدمة الدين . وفي الوقت نفسه ، لم تبد المؤسسات المالية الدولية تعاطفا مع البلدان النامية الراغبة في إعادة هيكلة ديونها .

٥٤ - وبدلا من أن يتجه كثير من البلدان الدائنة والمؤسسات المالية المتعددة الاطراف الى البحث عن طرق لإعادة هيكلة الديون ، فإنها سعت الى فرض برامج للتكيف المحلي على البلدان المدينة . غير أن برامج التكيف هذه لم تحفز النمو ، إنما أدت في بعض الحالات الى الانتكاس وزيادة حدة التوترات الاجتماعية والسياسية ، كما أنها لم تقترن بتعديلات مماثلة أو منصفة من جانب البلدان المتقدمة النمو .

٥٥ - ويعزى التوقف شبه الكامل لتقديم قروض جديدة أو طوعية والفشل الذي حاق بعدد من الترتيبات المالية المنسقة التي حظيت بدعم مؤسسات مالية متعددة الاطراف ، الى تصلب الأوساط المصرفية الدولية وما سادها من انقسام في الرأي في أغلب الاحيان . ولم تشهد الثمانينات عمليا أي أثر لتحويلات الموارد المالية الى الجنوب لاغراض التنمية . بل تزايد ، على العكس من ذلك ، عدد البلدان النامية التي وجدت نفسها مضطرة الى اجراء تحويلات صافية للموارد الى البلدان المتقدمة النمو في أعنف عملية لتصفية رؤوس الاموال تشهدها فترة ما بعد الحرب .

٥٦ - ولم يحدث في عام ١٩٨٦ نقص في السيولة حيث حققت الاسواق المالية الدولية مستويات قياسية في هذا المضمار ، وبلغ صافي قيمة التمويل الذي قدم عن طريق الاسواق



Digitized by UNOG Library

المالية الدولية ٢٤٠ بليون دولار . ومع ذلك فإن القروض الجديدة الى البلدان النامية التي قدمتها المصارف التي ترفع تقاريرها الى مصرف التسويات الدولية ، كانت شبه متوقفة ولم يتح لها إلا مبلغا ضئيلا قدره ٣ بلايين دولار . ومع ذلك ظلت التدفقات الخارجة من البلدان النامية الى البلدان المتقدمة النمو مستمرة .

٥٧ - وفي الوقت الحاضر يشكل التمويل الرسمي لأغراض التنمية التدفق المالي الرئيسي من البلدان المتقدمة النمو الى البلدان النامية . وقد ارتفع مجموع هذا التمويل من ٤٥,٥ بليون دولار في عام ١٩٨٠ الى ٥٤,٨ بليون دولار في عام ١٩٨٧ . إلا أن ائتمانات التصدير انخفضت ، في الفترة نفسها ، من ١٦,٩ بليون دولار الى ٣ بليون دولار ، بينما انخفضت تدفقات رأس المال الخاص من ٦٦ بليون دولار الى ٢٧,٣ بليون دولار . ونتيجة لذلك ، ورغم ما حدث من زيادة في التمويل الرسمي لأغراض التنمية ، انخفضت التدفقات المالية من البلدان المتقدمة النمو الى البلدان النامية من ١٣١,٤ بليون دولار في عام ١٩٨٠ الى ٨٤ بليون دولار في عام ١٩٨٧ ، بانخفاض نسبة ٣٦ في المائة . فإذا أخذت في الاعتبار الزيادات في الأسعار ، فإن مجموع تدفقات عام ١٩٨٦ يكفي لشراء ٦٠ في المائة فقط مما كان يمكن شراؤه في عام ١٩٨٠ من صادرات البلدان الصناعية من المنتجات المصنعة .

٥٨ - وقد عولجت القضايا السالفة الذكر على نحو منفصل ، لكنها مترابطة في الواقع ، إذ أنها تعكس الطابع المتعدد الجوانب للمشكلة .

٥٩ - وبذلك نجد ، على سبيل المثال ، أن أزمة الديون قد خفضت صافي تدفق الموارد الحالي إلى البلدان النامية ، فضلا عن تخفيض فرص حصول هذه البلدان على الائتمانات في المستقبل . وساهم هذا بدوره في خفض مستويات الاستثمار والنمو . وهكذا تحتاج مشكلة التصنيع والتنمية في الجنوب إلى حل لأزمة الديون على سبيل الاستعجال . بيد أن التوصل إلى حل عاجل لأزمة الديون يعتمد جزئيا على بدء النمو القادر على البقاء في الجنوب ، من أجل ايجاد الموارد التي ستسمح للجنوب بخدمة القروض اللازمة للتنمية بشكل مطرد ، وكذلك لتخفيض معدل القروض المطلوبة .

٦٠ - وبالمثل ، يقتضي تصنيع الجنوب تحسن فرص وصوله إلى أسواق الشمال . بيد أنه ينظر إلى السلع الصناعية الواردة من الجنوب بوصفها تهديدا للوظائف والدخل في الشمال . أما لو كانت أسواق السلع الشمالية في الجنوب آخذة في الاتساع ، فإن مبررات تحقيق مكاسب متبادلة عن طريق تجارة أكثر تحرراً ستزداد قوة . ويعتمد هذا التوسع في أسواق الجنوب على بدء النمو القادر على البقاء في الجنوب .



Digitized by UNOG Library

٦١ - وكان اتحاد التدفقات المالية مع اختلالات التجارة وانخفاض معدلات التبادل التجاري معناه أن الثمانينات قد شهدت تحويل ضخم للموارد من الجنوب إلى الشمال . وتقدر قيمة هذا التدفق بما يزيد على ٢٥٠ بليون دولار . ويجب أن تضاف إلى هذه التدفقات المنظورة والمباشرة التحويلات غير المشروعة مثل التحويلات التي تجري من خلال التسعير التحويلي من جانب الشركات عبر الوطنية . ومن دواعي السخرية أنه بينما يجري تدفق الموارد خارج البلدان النامية ، يجذب بلد من أعلى البلدان تصنيعا ، أي الولايات المتحدة الامركية ، الموارد الدولية بمعدل ١٤٠ بليون دولار في السنة من خلال السياسة النقدية والمالية المحلية .

٦٢ - وهذا التدفق العكسي للموارد أمر لا يمكن السكوت عليه . فقد سعينا ، في الستينات والسبعينات ، إلى تحقيق اصلاحات اقتصادية دولية من أجل الحصول على توزيع أكثر عدالة للدخل والانتاج على الصعيد العالمي ، وممارسة السيادة الاقتصادية . وتعتبر هذه الاصلاحات ضرورية في الثمانينات لوقف نهب الجنوب انتهاكا لحق الدول السيادي في ممارسة السيطرة الدائمة والفعالة على مواردها الطبيعية وغيرها وأنشطتها الاقتصادية .

## رابعا - ترابط الاقتصاد العالمي - الحاجة الموضوعية إلى إحياء الحوار

٦٣ - إن الازمة الاقتصادية والاجتماعية الراهنة هي أزمة لا تستطيع أي دولة بمفردها أو مجموعة من الدول أن تحلها بمعزل عن غيرها . فهي مشكلة عالمية أساسا وبصورة متزايدة ، ينبغي أن توجد لها حلول جماعية ومشتركة . بيد أن الجنوب يشترك في هذا الاقتصاد العالمي المترابط بوصفه شريكا غير متساو ومستغَل . وتوجه القوة الاقتصادية والسياسية والعسكرية للشمال نحو الحفاظ على دوره السائد والحاسم في العالم المتكافل .

٦٤ - ويتجلى هذا الترابط غير المنصف في الاقتصاد العالمي على عدة مستويات منها سياسة الاقتصاد الكلي ، والتجارة ، والمالية ، والسلم ، ونزع السلاح ، والبيئة .

### ١ - سياسة الاقتصاد الكلي

٦٥ - من الجوانب الهامة للازمة الاقتصادية في الفترة ١٩٧٤ - ١٩٧٥ أنها تزامنت معا في جميع بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي . وقد جاء هذا التزامن



Digitized by UNOG Library

نتيجة لتعادل المستويات الإنمائية والعلمية والتقنية بين هذه البلدان بدرجة كبيرة . وكان أيضا نتاج إضفاء الطابع العالمي على الانتاج من خلال أنشطة الشركات عبر الوطنية . ولذلك ، لم يتسن تعويض هبوط المؤشرات الاقتصادية في بلد من بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بسهولة عن طريق النقل إلى بلد آخر .

٦٦ - وفي أواخر السبعينات ، حدث تحول ملحوظ عن السياسات الكينزية في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، في محاولة لمواجهة الظاهرة الجديدة المتمثلة في ارتفاع التضخم ، وزيادة البطالة ، وانخفاض معدلات النمو . كان هذا "الركود التضخمي" كما عرف بعد ذلك ، يعزى بدرجة كبيرة إلى "قوة السلع الاساسية" . بيد أن النمو السريع في الحاصلات النقدية ، وتجمع التوقعات التضخمية ، والسياسات المالية الكينزية الداعمة للطلب التي تتبعها بعض البلدان الغربية اعتبرت أيضا من العوامل المساهمة في الركود التضخمي .

٦٧ - وحاولت البلدان الصناعية معالجة مشاكلها باتباع سياسات الاقتصاد الكلي التقييدية كل على حدة . وقامت ، بصورة خاصة ، بتقييد المعروض من النقد الذي تقلص بالقيمة الحقيقية ، وحاولت تقليص النفقات والقروض العامة . وارتفعت أسعار الفائدة ارتفاعا حادا مع تشديد السياسة النقدية ، وارتفعت أسعار الفائدة الحقيقية مع انخفاض معدلات التضخم . وفي عام ١٩٧٩ ، قرر مجلس الاحتياطي الاتحادي بالولايات المتحدة أنه ينبغي أن تحدد قوى السوق معدلات سعر الفائدة .

٦٨ - وارتفعت أسعار الفائدة على الاصول المعينة بالدولار بدرجة أكبر كثيرا من الفائدة على أصول أخرى . وأدى ذلك إلى زيادة قيمة الدولار مقابل العملات الرئيسية الاخرى . وفيما بين الربع الاخير من عام ١٩٧٩ ونهاية عام ١٩٨٢ ارتفعت قيمة الدولار بنسبة تقرب إلى الثلث بالقيمة الاسمية والحقيقية . وهذا نشّط ، بدوره ، الزيادات في الناتج الحقيقي لبلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بخلاف الولايات المتحدة الامريكية ، حيث زاد طلب الولايات المتحدة على الواردات التي مثلت نصف الزيادة التراكمية في الناتج الحقيقي البالغ ٤ في المائة تقريبا فيما بين سنتي ١٩٨٠ و ١٩٨٢ .

٦٩ - بيد أن الدور المركزي الذي لعبته الولايات المتحدة في تنشيط النمو في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي قد أتى بمزيد من المشاكل . فقد تجاوز ناتج زيادة الطلب المحلي في الولايات المتحدة النمو . وقد أدى ارتباط ذلك بزيادة



Digitized by UNOG Library

قيمة الدولار إلى تنشيط الواردات ، مما دفع بالميزان التجاري للولايات المتحدة نحو العجز . وتفاقمت الحالة بسبب تخفيف الطلب في البلدان الاخرى الاعضاء في المنظمة ، وتخفيض واردات البلدان النامية ، وفقدان الولايات المتحدة لدورها القيادي بالنسبة لعدة منتجات من منتجات التكنولوجيا المتقدمة .

٧٠ - وأصبحت الولايات المتحدة الامريكية بلدا مدينا صافيا بين عامي ١٩٨٣ و ١٩٨٥ . وكان الدين المتراكم عليها يبلغ ٣٥٠ بليون ، وفقا لما أورده مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، أي نصف مجموع الديون المصرفية المستحقة على البلدان النامية تقريبا . ويقدر أن دين الولايات المتحدة سيتزايد بحيث يبلغ ١٦ في المائة تقريبا من الناتج القومي بحلول عام ١٩٩٢ .

٧١ - ومن المسلم به أيضا على نطاق واسع أن سياسات الاقتصاد الكلي التي تتبعها البلدان الصناعية لها تاثير كبير على البلدان النامية . ويساهم ارتفاع أسعار الفائدة في المشاكل التي تواجهها في تمويل الديون . وتؤثر قوة الدولار على حصيلة الصادرات الحقيقية وأوجه العجز الحكومي المحلي على السواء . إن ارتفاع الطلب على الصادرات في الولايات المتحدة ، الذي كان يمكن أن يعود بفائدة ، قد أضر بالسلع الاساسية أقل مما أضر بالمصنوعات . وكان لجاذبية الاوراق المالية للولايات المتحدة تاثير سلبي على الاستثمارات في البلدان النامية .

٧٢ - إن سياسات الاقتصاد الكلي التي تتبعها البلدان النامية ، وهي التي تفرض كشروط للتمويل الدولي ، في أحيان كثيرة ، تؤثر على البلدان الصناعية أيضا . ويعمل تخفيض قيمة العملة على إبقاء الاسعار الدولية للسلع الاساسية عند مستوى منخفض . ويقدر أن ثلثي حالة إزالة التضخم في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بعد عام ١٩٨٠ كانت نتيجة انخفاض أسعار السلع الاساسية . وضغط هبوط أسعار السلع الاساسية علينا بالتالي لزيادة حجم الصادرات من أجل تعويض حالات الهبوط المذكورة ، مما أدى إلى زيادة هبوط الاسعار . وهناك أسباب أخرى متصلة بهبوط أسعار السلع الاساسية مثل زيادة تكاليف حفظ المخزون.نظرا لارتفاع أسعار الفائدة ، مما كان يضغط علينا للبيع بأسعار مواتية للمشترين .

٧٣ - ونود أن نلاحظ أن انخفاض سوق السلع الاساسية العالمية لم يكن نتيجة التفاعل الحر لقوى السوق ، بل كان مترتبا على المحاولات المبذولة من الشمال لاجهاض قوة السلع الاساسية لدى الجنوب .



Digitized by UNOG Library

٧٤ - وقد أدت بنا أزمات ميزان المدفوعات التالية وما نواجهه من تخفيض في الدخل إلى اتخاذ سياسات تقييدية في مجال النقد والمال ، بارشاد من الشمال وتحت ضغط منه ، مما زاد من تخفيض الطلب العالمي .

## ٣ - التجارة

٧٥ - رغم اختلاف معدلات النمو التجاري في مختلف البلدان فمن الواضح تماما أن التقارب قد ازداد بين هذه البلدان عن طريق التجارة . وعموما ، فقد ازدادت الصادرات كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي في كل البلدان من ١٠ في المائة في عام ١٩٥٠ ، إلى ٢٠ في المائة في عام ١٩٨٠ . ولعبت التجارة الخارجية بالنسبة لمعظم البلدان دورا أكبر من دور العوامل الداخلية في تحديد مستويات النشاط الاقتصادي .

٧٦ - وكان للسياسات التوسعية ، والانكماشية التي اتبعها الشركاء التجاريون ، ولتغير الاذواق والتكنولوجيا في الاسواق الخارجية ، وللنظم التجارية أثر كبير على البلدان . ويتبع ذلك بالتالي أن أصبحت السياسات التي يتبعها بلد معين ، مجال اهتمام كبير من شركائه التجاريين . ومع ذلك ، فقد كانت القوة لتقييد السياسات التي يتبعها الشركاء التجاريون وما زالت ، موزعة توزيعا غير منتظم . وهكذا يطلب من الجنوب حاليا أن يفتح أبواب اقتصاداته بينما يأخذ الشمال في إغلاق أسواقه .

٧٧ - والترابط بين البلدان الذي يعبر عنه خلال التبادل التجاري يأخذ شكل زيادة الصلة بين السياسات التجارية وسياسات التمويل وسياسات الاقتصاد الكلي . ويتضح هذا بجلاء من الدور الزائد للتمويل في مجال التجارة الدولية في فترة السبعينات . فقد كسبت الاقتصادات السوقية المتقدمة النمو كثيرا من الوظائف وحققت أرباحا طائلة من مبيعاتها إلى البلدان النامية التي كانت تقترض بكثرة من أسواق رأس المال .

٧٨ - وقد تسبب الانهيار في نظام القيمة الإسمية في أن تعرضت التجارة لتقلبات أسعار الصرف . مما عمل على تعقيد عملية تكييف الانتاج والعمالة وهياكل الاسعار بالنسبة للبلدان جميعا ، والبلدان النامية بصفة خاصة .

## ٣ - المالية

٧٩ - ومن أكثر اتجاهات الاقتصاد العالمي إزعاجا في السبعينات والتي تزايدت في الثمانينات ، هي الاتجاه نحو الاستقلال الذاتي النسبي للأسواق المالية عن الاقتصاد الحقيقي ، أي عن الانتاج .



Digitized by UNOG Library

٨٠ - والتمويل ما زال يلعب حتى الآن دورا رئيسيا في عملية تكامل الاقتصاد العالمي وذلك بتسهيل التجارة والإنتاج ، وإن كان هذا التمويل غير متكافئ . وعلاوة على ذلك ، فقد ازداد ارتباط السياسات النقدية والسياسات الاقتصادية للبلدان بعضها ببعض ، وذلك رغم العلاقة المتدنية مع الاسواق المالية الدولية .

٨١ - وقد أفضت زيادة الإقراض للجنوب خلال السبعينات من بنوك الشمال ، التي غمرتها دولارات البترول المستثمرة ، إلى التوسع في مجالات التبادل التجاري . وأضحت شركات من بلدان متقدمة النمو تعتمد على المصارف لتمويل استثماراتها في مجالات التبادل التجاري مع الجنوب .

٨٢ - أما من ناحيتنا فإنه إذا أريد للتجارة أن تنمو بمعدل مطرد ، فلابد أن يكون أمامنا طريقا ممهدا تتدفق من خلاله الاموال بشكل مستمر . والدور المتزايد للتمويل التجاري معناه أننا مع تصيدنا للأسواق للحصول على أصول من مختلف الانواع ، أصبحنا كمقترضين ، أكثر تأثيرا بتقلبات أسعار الفائدة الدولية وتقلبات أسعار الصادرات والواردات .

٨٣ - وقد أثر تزايد عدم الشعور بالثقة أيضا على الشركات التي تتعامل معنا تجاريا بدون أن يكون هناك ارتباط مباشر بالبنوك . وكما ذكرنا من قبل ، فإن أي استمرار لنمو التجارة العالمية يتطلب تدفقا للأموال بشكل مطرد . ولذلك فعندما تغير "مزاج" الاسواق المالية في الثمانينات أثر ذلك بصورة سيئة على التجارة والإنتاج . وكان لابد مع ما صاحب ذلك من زيادة ديوننا وانخفاض في أسعار صادراتنا ، أن تكون النتائج ذات أبعاد عالمية . وليس ما يسمى بتغيُّر "مزاج" الأسواق المالية هو الذي يجعل من نظام الاقتصاد العالمي الراهن نظاما غير منطقي على الإطلاق بل إن ما يجعله كذلك هو عدم وجود ارتباط بين "مزاج" هذه الأسواق والاقتصاد الحقيقي ، بل ارتباط هذه الأسواق فقط بمصالح أنانية بحتة .

٨٤ - وهكذا فإن انخفاض صافي الاقراض الخاص والائتمانات العامة للجنوب في الثمانينات ، من ١٣٠ بليون دولار في عام ١٩٨١ إلى ٧٢ بليون دولار في عام ١٩٨٧ ، أثر أيضا على الشركات الموجودة في الشمال التي يهمها أن تتبادل التجارة معنا .

٨٥ - ولهذا يتساءل المرء عن من هو المستفيد الحقيقي من النظام القائم ؟ هل المستفيد هو الإنتاج والتجارة أم المضاربة والمصالح الانانية البحتة .



Digitized by UNOG Library

## ٤ - نزع السلاح والتنمية

٨٦ - تقدر النفقات العسكرية في العالم في عام ١٩٨٨ ب ٠٠٠ ١ بليون دولار ، وهو ما يساوي مجموع ديون البلدان النامية .

٨٧ - وطبقا لدراسة أعدتها الأمم المتحدة عن الصلة بين نزع السلاح والتنمية :

(أ) يشترك حوالي ٥٠ مليون شخص اشتراكا مباشرا أو غير مباشر ، في الأنشطة العسكرية في العالم ؛

(ب) من الناحية المالية البحتة ، بلغت النفقات العسكرية في العالم في عام ١٩٨٠ ، ٥٠٠ بليون دولار أي ما يقرب من ٦ في المائة من الناتج العالمي . وهذا المبلغ يساوي قيمة تكوين إجمالي رأس المال الثابت في كل البلدان النامية ويساوي ما يقرب من ١٩ ضعف كل المساعدة الإنمائية الخاصة المقدمة من منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في عام ١٩٨٠ .

٨٨ - وفي الفترة بين عام ١٩٨٠ وعام ١٩٨٤ ، بلغ متوسط نفقاتنا العسكرية ١٥ في المائة من النفقات العسكرية للعالم إذ أنفقنا ٩٦,٥ بليون دولار في عام ١٩٨٢ و ٩٥,٨ بليون دولار في عام ١٩٨٣ و ٩٣,٤ بليون دولار في عام ١٩٨٤ . أما الأرقام المماثلة لذلك في البلدان المتقدمة النمو فكانت ٥١٣,٤ بليون دولار و ٥٢٧ بليون دولار و ٥٥٥,٧ بليون دولار .

٨٩ - وبكل المعايير ، فإن هذا يعتبر استنزافا كبيرا لموارد هناك حاجة ماسة إليها . وهناك مجموعة من العوامل يرجع إليها السبب في هذا النمط من الإنفاق ، ولكننا لا يمكننا ، كحركة عدم انحياز ، أن نتجاهل بؤر التوتر الأساسية ، مثل أمريكا الوسطى ، والشرق الأوسط وجنوب افريقيا ، وجنوب غرب آسيا وشمال شرق آسيا وآثار ذلك على نفقات التسلح .

٩٠ - ولابد من تأييد الجهود الراهنة التي يبذلها اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وتبذلها الولايات المتحدة الأمريكية لتخفيف حدة التوتر في العالم . غير أننا نعتقد أنه ينبغي توسيع نطاق هذه الجهود بحيث تشمل الإنسانية جمعاء . وكان عقد المؤتمر الدولي المعني بالصلة بين نزع السلاح والتنمية في الأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر ١٩٨٧ تطورا جديرا بالثناء . وفي الاجتماع الزاري الخاص لمكتب التنسيق



Digitized by UNOG Library

المعني بنزع السلاح الذي عقد في هافانا في أيار/مايو ١٩٨٨ ، لاحظت الحركة بانزعاج ضخامة الموارد المكرسة للتسلح في الوقت الذي يعيش فيه ثلثا سكان العالم في فقر مدقع ، وأعادت الحركة تأكيد الحاجة الفورية إلى تخفيض النفقات العسكرية من أجل تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية .

٩١ - ولابد من إعادة توجيه الموارد ، التي يفرج عنها عن طريق نزع السلاح ، نحو الجهود الإنمائية للبلدان النامية .

٩٢ - ولعل أهم ما في الموضوع ، هو أن يدرك الشمال أن النفقات العسكرية ليست استثمارا منتجا . وبالتالي فإن أي تحرك لتقليل حجم هذه النفقات من شأنه أن يوجد وسائل أكثر احتراما لمكافحة ظاهرة "الركود" بدون أن يدفع باقي العالم ، ولا سيما الجنوب الفقير ثمنا لذلك .

## ٥ - البيئة

٩٣ - نود أن نقر ونؤيد القلق الذي أعربت عنه اللجنة الدولية المعنية بالبيئة والتنمية في تقريرها "مستقبلنا المشترك" (١٩٨٧) . وكما قلنا دائما فإن المشاكل الراهنة التي تواجهنا هي مسؤولية البشر جميعا لا ليس لأننا نريد أن نروج لمصالحنا الخاصة بل لأننا نعيش على كوكب واحد .

٩٤- إن ترابط الاقتصاد العالمي والطابع المعقد للأزمة الراهنة يتجليان بشكل أكثر وضوحا في قضايا البيئة منه في أي مجال آخر . وينبغي للكوارث البيئية والإنمائية الخطيرة التي وقعت فيما بين عامي ١٩٨٤ و ١٩٨٧ والتي أشارت اليها اللجنة أن تثير قلق البشرية جمعاء . وخلال هذه الفترة فقط ، أدرجت اللجنة ما يلي :

(أ) بلغت الأزمة البيئية - الإنمائية التي تسبب فيها الجفاف ذروتها ، فعرضت للخطر ٣٥ مليون نسمة ، وربما أدت الى مصرع مليون شخص ؛

(ب) أدى تسرب من مصنع للمبيدات الحشرية في بهوبال ، بالهند ، الى مصرع أكثر من ٠٠٠ ٢ شخص وإصابة ٠٠٠ ٢٠ آخرين بالعمى أو بالجروح ؛

(ج) انفجرت خزانات الغاز السائل في مكسيكو مما أدى الى مصرع ٠٠٠ ١ شخص وتشريد الآلاف غيرهم ؛



Digitized by UNOG Library

(د) أدى انفجار المفاعل النووي في تشيرنوبيل الى نشر السقاطة النووية عبر أوروبا ، مما ضاعف من خطر إصابة الإنسان بأمراض السرطان في المستقبل ؛

(هـ) تدفقت المواد الكيميائية الزراعية والمذيبات والزئبق في نهر الراين أثناء نشوب حريق في أحد المخازن في سويسرا ، مما أدى الى مقتل ملايين الاسماك وتعريض مياه الشرب في جمهورية المانيا الاتحادية وهولندا للخطر ؛

(و) توفى ما يقدر بـ ٦٠ مليون نسمة بسبب أمراض الإسهال المتصلة بمياه الشرب غير المأمونة وسوء التغذية ؛ وكان معظم الضحايا من الاطفال .

٩٥- وهذه الكوارث تعزز حجتنا القائلة بأن الأزمة الراهنة هي أزمة متشابكة ، ومن ثم تتطلب حلا متعدد الجوانب تضطلع بها جميع الدول .

٩٦- وإننا نلاحظ أيضا مع القلق الجهود الحالية التي تبذلها شركات من بعض البلدان المتقدمة النمو لإغراق الفضلات الصناعية في القارة الافريقية . وهذه الممارسة هي من أقسى الممارسات من حيث أنها تستغل الظروف الاقتصادية السيئة في البلدان الافريقية ، والتي يعد تدهورها الى حد بعيد نتاجا للسياسات التي تتبعها الاقتصادات السوقية الرئيسية المتقدمة النمو . ومن ثم ، فإنه فضلا عما حل بافريقيا من صعوبات نتيجة للظروف الخارجية ، فإنه يتعين على القارة الآن أن تقبل بالفضلات .

٩٧- ويؤكد التقرير ما نعرب عنه من قلق على النحو التالي :

"إن إحياء النمو الاقتصادي العالمي لهو أمر جوهري إن كان المطلوب تجنيب مناطق كبيرة من العالم الثالث الكوارث الاقتصادية والاجتماعية والبيئية . وهذا يعني عمليا نموا اقتصاديا أسرع في البلدان الصناعية والنامية معا ، وحرية أكبر في وصول منتجات البلدان النامية الى الاسواق ، وأسعار فائدة أقل ، ونقلا أكبر للتكنولوجيا ، وتدفقات رأسمالية تساهلية وتجارية بشكل أكثر بروزا" .

٩٨- واذا كانت هذه اللجنة المستقلة تحث على العودة الى نزعة تعددية الاطراف بوصفها حجر الزاوية لإعادة تنشيط النمو والتنمية ، فإن ذلك دليل على صواب ملاحظاتنا فيما يتعلق بالاقتصاد العالمي .



Digitized by UNOG Library

٩٩- ولكن لعل ما هو أكثر أهمية بشأن الاستنتاجات التي توصل اليها التقرير هو أنه اذا لم يوجد حل عالمي لمشاكلنا الراهنة ، فلن يكون هناك فائز نهائي في السنوات المقبلة . وبذلك فإننا لن ندمر فقط تراث الأجيال المقبلة ، ولكن وجودنا ذاته سيكون عرضة للخطر .

## ٦ - خاتمة

١٠٠- نظرا لترابط الاقتصاد العالمي ، فإن السياسات الاقتصادية التي يتبعها الشمال ارتدت الى نحر الشمال نفسه .

١٠١- وتشير تقديرات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) الى أنه فيما بين عامي ١٩٨٢ و ١٩٨٤ فُقد ما يعادل سبعة ملايين سنة من عمل الفرد الواحد في أوروبا ، ومليون سنة في كندا والولايات المتحدة بسبب التخفيضات في الواردات في البلدان النامية من خلال ضعف الطلب . وبالمثل ، فإن الهبوط في الصادرات الى أمريكا اللاتينية كلّف الولايات المتحدة الأمريكية من ٠٠٠ ٢٥٠ الى ٠٠٠ ٤٠٠ وظيفة في السنة .

١٠٢- ولذلك ، فإننا حينما نؤيد الحاجة الى توافق جديد في الآراء بشأن التنمية ، فليس ذلك نابعا من مصلحتنا الذاتية وإنما هو لصالح البشرية ، وفقا للاعلان المتعلق بالحق في التنمية الذي اتخذته الدورة الحادية والاربعون للجمعية العامة .

١٠٣- والطابع العالمي للمشاكل التي تواجه الاقتصاد العالمي ، ولاسيما اقتصادات البلدان النامية ، يستلزم إيجاد حلول عالمية متعددة الأوجه ؛ ويجب أن يشارك فيها المجتمع الدولي بأسره ، بغض النظر عن النظم الاقتصادية والاجتماعية ومستويات التنمية . وليس هناك من سبيل للتوصل الى هذه الحلول إلا عن طريق عملية من المفاوضات المكثفة فيما بين جميع الدول ، يتم اجراؤها بروح من المرونة ، وتكون مجردة من أي مصالح وطنية محدودة ، ومؤيدة لتحقيق مزايا جماعية .

١٠٤- والدين الخارجي للعالم النامي ، الذي يزداد ويصبح أكثر مدعاة للانزعاج عاما بعد عام ، هو برهان عملي على الحالة الحرجة للمفاوضات الدولية الرامية الى حل أدق المشاكل التي تواجه البلدان النامية . فالبلدان الدائنة الرئيسية المتقدمة النمو . وقد تجاهلت ما هو معترف به عالميا من أن حل مشكلة الدين الخارجي بالنسبة للعالم النامي يجب أن يستتبعها بالضرورة اتخاذ اجراءات مشتركة ومتضافرة من جانب



Digitized by UNOG Library

الدائنين والمدينين استنادا الى مبدأ تقاسم المسؤولية ، ما برحت تتمسك بمفاهيمها التي ثبت أنها غير عملية وأنانية وأحادية الجانب ، كما ترفض توخي استراتيجية مشتركة للبحث عن حلول عادلة ودائمة لأزمة الدين الخارجي التي تواجه البلدان النامية .

## خامسا - اقتراحات لتنشيط الحوار بين الشمال والجنوب

١٠٥- إن الحالة الراهنة للاقتصاد العالمي ، على النحو الذي جرى تقييمه في الفروع السابقة ، تبرهن على نحو واف أن هناك حاجة ملحة لإقامة حوار داخل المجتمع الدولي . ويزيد من إبراز أهمية هذه الحاجة ما طرأ من تطورات على الاقتصاد العالمي والعلاقات الدولية خلال العقود الاخيرة ، ولاسيما ظهور اليابان والاتحاد الاقتصادي الاوروبي بوصفهما قوتين اقتصاديتين رئيسيتين ، والدور المتزايد الاهمية الذي تقوم به البلدان النامية نفسها في الاقتصاد العالمي . وبفضل الثورة التكنولوجية ، ولاسيما في مجال الاتصالات ، أصبح هناك تكامل متزايد بين الانتاج والاستهلاك والتجارة ورأس المال والأسواق النقدية . وضاعف ذلك من الترابط ، سواء بين الدول أو بين القضايا والسياسات .

١٠٦- وبحلول عام ١٩٩٢ ، يمكن للاتحاد الاوروبي أن يبرز بوصفه سوقا فريدة ، ويمكن لعمليات إعادة التشكيل وعمليات الاصلاح الواسعة النطاق التي تجرى في بلدان أوروبا الشرقية الاشتراكية أن تؤدي الى حدوث تكامل أوثق بينها وبين الاتجاه الرئيسي للاقتصاد العالمي . وسوف تتطلب هذه التغييرات الهامة تعديلات كبيرة في النظام الاقتصادي العالمي .

١٠٧- واستنادا الى التقييم الآنف الذكر ، وانطلاقا من التسليم التام بخبرتنا الوفيرة فيما يتعلق بالحوار بين الشمال والجنوب ، وبما حققه من نجاح وما تعرض له من فشل - النجاح الذي ترتب على عملنا الجماعي على الرغم من كل الصعوبات التي واجهناها ؛ والفشل الذي نتج عن انعدام الارادة السياسية من جانب مجموعة من البلدان المتقدمة النمو ، ومن مواقفنا الضعيفة على موائد المساومة ، وفي بعض الاحيان عن عدم قدرتنا على استغلال مواطن قوتنا غير المحققة - فإن اللجنة تطرح الاقتراحات التالية لتجديد تنشيط الحوار بين الشمال والجنوب .



Digitized by UNOG Library

١ - اعتبارات عامة

١٠٨- هناك بنود كثيرة ظلت مدرجة في جدول أعمال الحوار بين الشمال والجنوب لعدة عقود ؛ وفي بعض الحالات اتخذت إجراءات بشأنها في الماضي . بيد أن فترة الثمانينات شهدت تقويضا لهذه الانجازات الماضية ، ولاسيما في مجالات الحمائية . ويجب أن تكون نقطة البدء في أي محاولة لتنشيط الحوار بين الشمال والجنوب هي تنفيذ الالتزامات السابقة وتدعيم مكاسب الماضي .

١٠٩- ورغم أنه من الضروري أن يواصل الجنوب تقديم اقتراحات محددة فيما يتصل بالمجالات المعينة التي يلزم تحقيق الاصلاح فيها ، فإنه من المهم ، نظرا لترابط القضايا ، التأكيد على أن الامر يقتضي مجموعة عامة من الاصلاحات المترابطة . فالاصلاحات الجزئية ، في حين أنها قد تؤدي الى تحسين الحالة ، لا يحتمل لها أن تتناول الاسباب الهيكلية الاساسية للازمة . وفضلا عن ذلك ، فإن النهج الجزئي يمكن أن يستخدم لتقويض التضامن الجماعي للجنوب .

١١٠ - وأشير في بعض المحافل الى أن مشاكل الجنوب ذات منشأ داخلي ، وأنها تعزى بصفة خاصة الى سوء إدارة حكومات البلدان النامية للسياسات الخاصة بذلك . وأُستخدم هذا كحجة للتشكيك في جدوى إجراء أي حوار بين الشمال والجنوب . وأشار آخرون الى انه ينبغي على الجنوب أن يُنظم أوضاعه الداخلية قبل أن يدعو الى إجراء اصلاحات كبيرة في النظام الاقتصادي الدولي . وبالرغم من وجود أسباب داخلية هامة للازمة تستوجب المعالجة إلا أن ذلك لا يعني أنه لا يتوجب معالجة الاسباب الخارجية أيضا . ويهدف الحوار بين الشمال والجنوب الى تحسين المناخ الدولي للتنمية . ولهذا من الضروري أن يساهم الشمال في تحسين المناخ الذين يُمكّن الجنوب من تنظيم أوضاعه الداخلية .

١١١ - وإن الطابع المتعدد الوجوه للمشكلة لا يعني ضمنا أن الحلول يجب أن تكون متعددة الوجوه فحسب بل يعني أيضا أنه ليس هناك مجموعة واحدة من الحلول يمكن أن تنطبق على جميع البلدان قاطبة . ومن الضروري الاعتراف بأن بلدانا معينة تتطلب حلولا معينة خاصة بها ، ولاسيما عند معالجة المشاكل الداخلية . ويبدو أن ربط القروض التي تقدمها المنظمات المتعددة الاطراف بشروط يتم على أساس أن هناك نموذجا واحدا يمكن أن يطبق ، مع بعض التعديلات الطفيفة ، على جميع أقل البلدان نموا . ويجب الاعتراف بالحق السيادي للدول في تقرير سياساتها الاقتصادية المحلية وفقا لظروفها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية .



Digitized by UNOG Library

١١٢ - وبسبب خطورة الأزمة الحالية تتطلب الحالة القيام بنوعين رئيسيين من الاصلاحات . الأول : يلزم القيام على الفور باتخاذ مجموعة الاجراءات المتعلقة بالسياسات التي تكفل العمل على تخفيف بعض الاعباء الملحة للأزمة . وما لم يُتخذ اجراء فوري كهذا ، فإن إمكانيات بعض البلدان من اخراج نفسها من حالتها الراهنة التي لا تطاق تظل ضئيلة . ومع ذلك فمن المرجح ألا يكفي القيام بإجراء كهذا في حد ذاته . فالى جانب العمل فورا على تخفيف حدة الأزمة ، يلزم القيام في آن معا بإصلاحات أكثر دواما لتصحيح الاختلالات الهيكلية التي سببت تلك الأزمة . وبدون القيام بهذه الاصلاحات الطويلة الأجل ، من المرجح أن تستمر هذه الأزمة .

١١٣ - ويجب أن يُولى في جميع المقترحات وعلى جميع مستويات الحوار بين الشمال والجنوب ، اهتمام خاص لاحتياجات أقل البلدان نموا والجزر والبلدان غير الساحلية .

١١٤ - ويلزم التوصل الى توافق جديد في الآراء بشأن التنمية من أجل إحياء الحوار بين الشمال والجنوب . وقد تضاءل القلق الذي كان موجودا يوما ما ازاء مشاكل البلدان النامية ، ولاسيما فيما بين حكومات الشمال . بيد أن قلق شعوب الشمال إزاء الآلام التي يعاني منها الجنوب يتضح من خلال الدعم العام الواسع النطاق للاغاثة من المجاعات . ويجب تعبئة هذا الرأي العام المهتم بالحالة ، على شكل دعم يهدف الى القضاء على أسباب الآلام وليس التخفيف من حدتها فحسب . وتحقيقا لهذه الغاية ، ينبغي على أعضاء حركة عدم الانحياز أن يشجعوا ويعززوا بشكل فعال التعاون بين المنظمات غير الحكومية والمؤسسات في الجنوب وبين المنظمات النظيرة التي تشاطرها ذات التوجه والالتزام في الشمال ، وذلك من أجل المساعدة على بلورة توافق جديد في الآراء بشأن التنمية ، والإسراع بعملية تنشيط الحوار بين الشمال والجنوب . وإن بلدان حركة عدم الانحياز والبلدان النامية الاخرى ، في تطويرها للتوافق الجديد في الآراء ومواصلة الحوار بين الشمال والجنوب ، تؤكد من جديد في عملها هذا هدف تحقيق نظام اقتصادي دولي جديد يقوم على العدل والإنصاف وتسلم بأن الشمال ليس وحدة متجانسة . وتستطيع البلدان المتعاطفة في الشمال أن تقدم دعما مفيدا في محاولة تأمين قيام نظام اقتصادي دولي أكثر انصافا .

## ٢ - التعاون فيما بين بلدان الجنوب

١١٥ - أبرزت الأزمة الراهنة بشكل لم يسبق له مثيل ترابط مصالح كل من الشمال والجنوب في تنشيط الحوار بين الشمال والجنوب ، وتجديد النمو والتنمية العالميين .



Digitized by UNOG Library

إلا أنه من المهم أن يتخذ الجنوب جميع الخطوات التي يمكنه اتخاذها في سبيل تعزيز قدرته التفاوضية . وقد أظهرت التجربة المقتضبة المكتسبة من قوة السلع الاساسية في السبعينات ، وما تلاها من جهود بذلها الشمال للنيل منها ، القدرة الكامنة في الجنوب لاستخدام طاقاته لإرغام الشمال على الاستجابة لمطالبه المبررة . وتعتبر الحاجة الى تحقيق التضامن في الجنوب اتجاها تدين به حركة عدم الانحياز ، ويجب أن يوضع موضع التطبيق . ولا يجب على الجنوب أن يؤكد من جديد التزامه بالتضامن فحسب ، بل أن يعمل على تحقيقه أيضا . ويجب عليه أن يرتقي الى حالة من النضج تجعله يتقبل التضامن من أجل تحقيق الهدف بالرغم من الاختلافات التي قد تظهر على الطريق .

١١٦ - ويجب أن يُقدم دعم أكبر للبحث عن استخدامات بديلة للسلع الاساسية الاولية من أجل التعويض عن انخفاض الطلب بسبب البدائل التركيبية الاصطناعية . ويلزم أن تقدم حكومات الجنوب دعما جماعيا للمؤسسات الموجودة في الجنوب والتي تكرس نفسها لهذه البحوث . وينبغي عليها أن تحاول أيضا رصد البحوث العلمية والتكنولوجية الجارية التي يمكن أن تزيد من انخفاض الطلب على السلع الاساسية الاولية .

١١٧ - وأن الالتزام بالتضامن الجنوبي لا يجب أن يظهر من خلال اعتماد موقف موحد على طاولة المفاوضات فحسب بل يجب أيضا إعماله باجراءات واعية ومبدئية تجعل من التعاون فيما بين بلدان الجنوب أكثر من مجرد شعار .

١١٨ - ويجب على الجنوب ، من أجل تعزيز موقفه في الحوار بين الشمال والجنوب ، أن يدرس جميع الاحتمالات المتعلقة باتخاذ اجراءات ذاتية الدوافع واصلاحات ذاتية المنشأ . وينبغي أن تشتمل هذه الاجراءات على آليات فعالة لتنسيق وتنفيذ القرارات والمواقف التي تتخذ في الجنوب ومن جانب الجنوب ومن أجل الجنوب .

١١٩ - ومابرحت حركتنا تدرك على الدوام الحاجة الى زيادة التعاون فيما بين الدول الاعضاء ومع البلدان النامية الاخرى . ولذلك اعتمد الوزراء ، في المؤتمر الوزاري الاستثنائي لحركة بلدان عدم الانحياز بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب المعقود في بيونغ يانغ في حزيران/يونيه ١٩٨٧ ، خطة عمل تهدف الى تعزيز التعاون الاقتصادي فيما بين بلدان عدم الانحياز أنفسها ومع البلدان النامية الاخرى . وأقرت خطة العمل تدابير يتعين اتخاذها على الصعد الثنائية ودون الاقليمية والاقليمية والاقاليمية والعالمية .



Digitized by UNOG Library

١٣٠ - وأوصى الوزراء ، في جملة أمور باتخاذ الاجراءات الفورية التالية في إطار برامج التعاون بين البلدان النامية :

(أ) أن تقدم الحكومات مزيدا من الدعم السياسي للنظام الشامل للافضليات التجارية ؛

(ب) أن يشرع الفريق التقني الحكومي الدولي الرفيع المستوى في صياغة النظام الاساسي لمصرف الجنوب بحيث يتسنى للبلدان المهتمة بالامر أن تبكر بتشغيل المصرف وأن تدعو البلدان الاخرى المهتمة بالامر للانضمام اليها بعد ذلك ؛

(ج) أن يتم انشاء شبكات لمراقبة الجودة والتوحيد ، بغية إزالة الحواجز التقنية التي تقف في طريق التجارة فيما بين البلدان النامية وتيسير التجارة فيما بين بلدان الجنوب .

١٣١ - وتلاحظ اللجنة الوزارية الدائمة للتعاون الاقتصادي مع الارتياح التقدم المحرز ، منذ اعتماد خطة عمل بيونغ يانغ ، في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب من خلال اختتام المفاوضات بشأن الاتفاق المنشئ للنظام الشامل للافضليات التجارية وتوقيعه في نيسان/ابريل ١٩٨٨ في بلغراد ، يوغوسلافيا . ومن أجل أن يُستخدم النظام الشامل للافضليات التجارية كمك وكاستراتيجية عمليين للتفاوض في الحوار بين الشمال والجنوب ، وأن تُعزز المواءمة والتنسيق بين عناصر برنامج عمل كراكاس وبرنامج عمل حركة عدم الانحياز للتعاون الاقتصادي ، فإننا نوصي بما يلي :

(أ) ينبغي على البلدان التي لم توقع بعد على الاتفاق أن تفعل ذلك ،

(ب) ينبغي على البلدان النامية التي وقّعت بالفعل على اتفاق النظام الشامل للافضليات التجارية أن تصدق عليه على سبيل الاستعجال ،

(ج) ينبغي الاستفادة من الزخم الذي تولد في بلغراد من أجل ضمان تشغيل النظام الشامل للافضليات التجارية في وقت مبكر وإضفاء الطابع المؤسسي عليه في نهاية المطاف .



Digitized by UNOG Library

١٢٢ - ومع الاعتراف الكامل بخطة العمل التي اعتمدها المؤتمر الوزاري الاستثنائي بخصوص التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ، ثمة حاجة لتحديد احتياجات الدول الاعضاء وقدراتها ، وجعل هذه المعلومات مركزية أيضا . ويلزم أن تدرس خطة العمل التي اعتمدها الوزراء وتنفذ على نحو جدّي .

٣ - تحويل الموارد ، والديون

١٢٣ - ينبغي لمسألة عكس اتجاهات الثمانينات ، التي اتسمت بالتحويل الصافي لرأس المال من البلدان النامية في الجنوب الى الشمال ، أن تكون من أهم البنود الملحة في جدول أعمال الحوار بين الشمال والجنوب . ومن الضرورى ، في هذا الصدد ، زيادة تدفقات الموارد التساهلية زيادة كبيرة . وعلاوة على ذلك ، ينبغي أن توجد استراتيجية للديون موجهة لخدمة النمو وفي ظلها يتقاسم المسؤولية المدينون والدائنون وفقا للمتفق عليه في الدورة السابعة لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) .

١٢٤ - ومن المسلم به أن أزمة الديون الدولية تعتبر الجانب الغالب في الازمة العالمية في الثمانينات . وتمس آثارها كل جوانب التنمية والانتعاش الاقتصادى العالمي . والى حين اتخاذ اجراء لحل أزمة الديون وإزالة أسبابها ، يظل من الصعب تصور كيفية إمكان تحقيق الانتعاش العالمي المستمر .

١٢٥ - وينبغي للحل أن يكون ذا شقين . إذ لابد أولا من معالجة الحالة الراهنة ، ولابد من اتخاذ اجراءات لتخفيف عبء الديون غير المقبول القائم فعلا الذى يثقل كاهل البلدان المدينة . ويمكن أن تتضمن هذه الاجراءات ما يلي :

(أ) التنفيذ التام للقرار ١٦٥ (د إ - ٩) الذى اتخذه مجلس التجارة والتنمية بشأن تعديل شروط المساعدة الانمائية الرسمية بأثر رجعي بهدف تيسير إلغاء الديون المترتبة على تلك المساعدة ؛

(ب) إنشاء مرفق لإعادة تنظيم الديون الدولية وفقا لمقترح قمة عدم الانحياز المعقودة في نيودلهي في سنة ١٩٨٣ . وهذا من شأنه أن ييسر إلغاء الديون غير المتعلقة بالمساعدة الانمائية الرسمية ، وإعادة جدولة الدين الخاص ؛



Digitized by UNOG Library

(ج) القبول على نطاق أوسع بمبدأ تحديد خدمة الديون عن طريق معايير أداء التصدير ، حسب توصية مؤتمر قمة هرارى الذى عقدته حركة بلدان عدم الانحياز ، ووفقا لما نفذته دول مدينة معينة كل بمفردها . وينبغي للجنوب أن ينشط للأخذ بصيغ تكفل الاستجابة الجماعية وفقا لذلك ؛

(د) وينبغي لحركة بلدان عدم الانحياز ، ومعها مجموعة السبعة والسبعين ، أن تشجع تبادل المعلومات فيما بين البلدان المدينة وأن تتبنى صيغا لتعزيز التضامن في الجنوب بشأن مسائل الديون ، بغية القيام بجملة أمور من بينها تيسير تحديد المدينين لخيارات بديلة في مجال إعادة جدولة الديون ، وتوفير أساس لتحسين الموقف التفاوضي للجنوب في نادى باريس ؛

(هـ) إن المقترحات التي وضعتها بالفعل منظمة الوحدة الافريقية والنظام الاقتصادى لأمريكا اللاتينية بشأن الديون بحاجة الى النظر فيها نظرة جدية . وهي مقترحات تنعكس فيها الجهود المبذولة في كل منطقة على حدة للتوصل الى حل وسط مع البلدان الدائنة ، رغم التكاليف الباهظة ؛

(و) وعلاوة على ذلك ، يحث الاعضاء والبلدان النامية الاخرى على النظر جديا في بيان لجنة الجنوب عن الدين الخارجي ؛

(ز) ينبغي للأطراف أن تقرر حدود أسعاد الفائدة بطريقة توفر درجة أعلى من درجات اليقين والاستمرارية في البرامج الانمائية . وينبغي تخفيض أسعار الفائدة ومعدل التسديد الى مستويات تتمشى مع النمو الاقتصادى والتنمية في البلدان النامية المدينة .

١٢٦ - وهذه التدابير تتناول المشاكل العاجلة الناشئة عن أزمة الديون . وفي الوقت الذى تتخذ فيه خطوات ملموسة لتنفيذها ، ينبغي تنفيذ تدابير لمعالجة العوامل الطويلة الأجل الكامنة وراء الأزمة الحالية . والتنمية المحسنة هي وحدها الحل الطويل الأجل لهذه الأزمة . وهذا لا يتطلب مجرد تدابير لتحسين الانتاجية في الجنوب بل يتطلب أيضا تحسين الحصائل في العملات الأجنبية . وهذا بدوره يتطلب إصلاحات في مجال التجارة الدولية .



Digitized by UNOG Library

١٢٧ - والاصلاحات التي أوصينا بها للنظام النقدى الدولي تعتبر أيضا عنصرا ضروريا في الاصلاحات الرامية الى حل أزمة الديون من خلال نهج سياسي عالمي تتبعه البلدان المتقدمة النمو الدائنة والبلدان النامية المدينة ، وذلك جنبا الى جنب مع المؤسسات المالية والمصرفية الدولية ، بالاستناد الى مبدأ تقاسم المسؤولية في حل مشكلة مديونية البلدان النامية .

١٢٨ - أما الاضطراب وعدم الاستقرار السائدين حاليا في حالة النقد الدولي فقد فاقما أزمة الديون . ولذلك ، تشكل التدابير العاجلة الرامية الى تحسين هذه الحالة جزءا أساسيا في أى جهد يهدف الى تخفيف عبء الديون .

١٢٩ - ومن الضرورى أيضا اتخاذ اجراءات لزيادة ما يتدفق على الجنوب من تمويل تساهلي وغير مولد للديون . وينبغي للشمال أن يؤكد من جديد التزامه ببلوغ النسبة البالغة ٠,٧ في المائة المستهدفة للمساعدة الانمائية الرسمية ، وان يبادر باجراءات من أجل بلوغ هذا الرقم المستهدف . وقد زعمت دول الشمال لوقت طويل انها لا تستطيع بلوغ هذا الرقم المستهدف قبل أن تستعيد اقتصاداتها معدلات النمو السابقة . إلا أن الأدلة كلها تظهر أن التدفق الصافي للموارد من الجنوب الى الشمال هو الذى يغذى الانتعاش في الشمال ؛ وعلاوة على ذلك ، فإن الأزمة الحالية ما برحت تؤكد أن الشمال يعتمد على الجنوب لكي يحقق الانتعاش لنفسه . ويعتبر إزدياد تدفقات المساعدة الانمائية الرسمية الى الجنوب شرطا مسبقا ضروريا للانتعاش العالمي .

١٣٠ - ومن الضرورى أيضا عكس الاتجاه نحو ثنائية الأطراف وإعادة تأكيد الالتزام بالمعونة المتعددة الأطراف . وهذا لا يقتضي مجرد إلتزام من الشمال بزيادة التمويل من خلال الوكالات المتعددة الأطراف بل يقتضي أيضا عزم الجنوب على البحث عن جميع طرق العمل من خلال هذه الوكالات بالكفاح من أجل إصلاحها وبالتالي تغيير صورتها في الجنوب .

١٣١ - وتيسيرا لزيادة التحويلات المالية الى الجنوب وإعادة ترسيخ مبدأ تعدد الأطراف ، نرحب بالزيادة الأخيرة في رأس المال العام في البنك الدولي ، وبعملية إعادة التغذية الثامنة لموارد المساعدة الانمائية الرسمية . ولكن من الضرورى بذل جهد أكبر من ذلك ، ومن المهم أيضا إدخال المزيد من التساهل على الشروط المرتبطة بالتمويل من موارد المساعدة الانمائية الرسمية ، وإتاحة استفادة عدد من البلدان بهذه الأموال يزيد عن العدد الحالي لها .



Digitized by UNOG Library

١٣٢ - وبالنظر الى حاجة البلدان النامية حاجة ملحة الى تمويل خارجي إضافي ، ينبغي الترحيب بالمبادرات اليابانية الاخيرة الرامية الى إعادة تدوير جزء من فوائض حسابها الجارى لصالح البلدان النامية ، ونحث البلدان الصناعية الاخرى التي لديها فوائض كبيرة في حسابها الجارى أن تحذو حذو اليابان .

## ٤ - إصلاح التجارة الدولية

١٣٣ - تتطلب زيادة تدفق الموارد الحقيقية الى الجنوب اتخاذ اجراءات لا بشأن الدين والمعونة فحسب بل وبشأن التجارة أيضا . وينبغي تهيئة الامكانيات اللازمة لقيام الجنوب بتوسيع التجارة ، كما يتعين تحسين الشروط التي تقوم عليها هذه التجارة .

١٣٤ - ولتعزيز امكانيات تجارة الجنوب ، ينبغي اتخاذ اجراءات حازمة لمكافحة الحمائية المتزايدة التي يمارسها الشمال . وفي هذا الصدد ، ينبغي السعي في الحوار بين الشمال والجنوب الى الحصول من الشمال على التزام بالمبادئ التي تقررت في السابق ، وينبغي للشمال أن يظهر عزمه على تنفيذ السياسات التي سبق الاتفاق عليها . أما الالتزامات التي قطعت بصدد "التجميد" و "التخفيف" في الدورة الوزارية لمجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة ("غات") في سنة ١٩٨٢ ، وفي الاونكتاد السادس المعقود في بلغراد ، فينبغي الوفاء بها تماما . وينبغي تعزيز الالية المؤسسية لمجموعة غات ، على أن تؤخذ في الاعتبار مصالح البلدان النامية .

١٣٥ - ومن الضرورى إعادة تاكيد مبدأ تعدد الاطراف في المفاوضات المتعلقة بالحواجز التجارية ، الذى وضع بوصفه حجر أساس في مجموعة غات قبل ما يزيد عن أربعة عقود . أما تزايد عودة البلدان المتقدمة النمو الى قيود التصدير الطوعية ، والقيود الكمية ، وترتيبات تقاسم السوق تقاسما منتظما ، واستخدام تلك البلدان للتشريعات الوطنية لإقامة الحواجز في طريق التجارة ، فهي في مجموعها اتجاهات ينبغي وقفها وعكسها .

١٣٦ - وينبغي تحسين وتطبيق صيغ مراقبة إزدياد الحمائية . وينبغي في الاجل الطويل إيجاد طرق لإنفاذ تحرير التجارة في الشمال وفقا للاتفاقات الدولية . وينبغي إبلاغ هيئة الرقابة المقامة في إطار "جولة اوروغواى" عن جميع التدابير الحمائية التي تطبقها البلدان المتقدمة النمو .



Digitized by UNOG Library

١٣٧ - وينبغي للشمال أن يسعى الى التغلب على ما باقتصاداته من أوجه للجمود الهيكلي تحمله على اللجوء الى التدابير الحمائية ، ملقيا بذلك عبء التكيف على عاتق البلدان النامية . وفي الوقت ذاته ، ينبغي للشمال أن يتخذ التدابير السياسية اللازمة لمعالجة مسائل مثل الإعانات المقدمة للزراعة ، بدلا من تصدير صعوباته الى الجنوب من خلال الحمائية .

١٣٨ - ويجب إعادة تأكيد المبادئ التي أقرت في إطار نظام الافضليات المعمم . كما يجب ، بوجه خاص ، إعادة ترسيخ مبادئ تعددية الأطراف ، وعدم المعاملة بالمثل ، وعدم التمييز ، وهي المبادئ التي أضعفت في السنوات الاخيرة . وعلاوة على ذلك ، ينبغي توسيع نطاق نظام الافضليات المعمم ليشمل المنتجات الزراعية والاستوائية .

١٣٩ - وفي جولة أوروغواي لمفاوضات مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (مجموعة "غات") :

(أ) ينبغي ألا يكون هناك ارتباط بين الاتجار بالسلع والخدمات ، وبين الاستثمار والملكية الفكرية . وفيما يتعلق بالمفاوضات بشأن الخدمات ، ينبغي لمجموعة المبادئ والقواعد التي سيتفق عليها أن تحترم أهداف السياسات المحلية التي تطبقها البلدان النامية على هذا القطاع وأن تعزز النمو الاقتصادي لجميع البلدان وتنمية البلدان النامية ؛

(ب) ويجب أن تكفل بلدان الجنوب أن تسفر جولة اورغواي للمفاوضات عن نتائج تراعي مصالح جميع البلدان النامية في مجال تحرير التجارة ، وبوجه خاص ، في مجالات المنتجات القائمة على الموارد الطبيعية ، والمنتجات الاستوائية والسلع الأساسية والمستحضرات الصيدلية ؛

(ج) وهناك أيضا حاجة الى الاتفاق على اتخاذ اجراءات وقائية وآليات لتسوية المنازعات وإبقاء تجارة المنسوجات في إطار مجموعة غات ؛

(د) وهناك حاجة الى تحرير التجارة في مجال الزراعة من خلال ازالة البلدان النامية للقيود والانحرافات ، ولاسيما ما يتصل بالحواجز المتعلقة بعدم فرض التعريفات الجمركية والحواجز المتعلقة بفرضها والصادرات التي تتلقى اعانات ، وذلك بإدراج جميع التدابير التي تؤثر على وصول الواردات وعلى المنافسة في مجال التصدير ضمن قواعد وأنظمة لمجموعة غات تكون معززة وأكثر فعالية من حيث التنفيذ ومع مراعاة الأبعاد المتعلقة بالتنمية ؛



Digitized by UNOG Library

(هـ) وينبغي تشجيع التنسيق فيما بين المتفاوضين من البلدان النامية بشأن المسائل المتعلقة بمجموعة غات بغية الترويج لمصالح البلدان النامية على نحو أكثر فعالية في جولة اوروغواي ؛

(و) ويجب بذل كل جهد لمقاومة المحاولات التي تبذلها بلدان الشمال لإدخال الجوانب التي لا علاقة لها بالتجارة من المجالات الجديدة في إطار مجموعة غات مما سيحدث تغييرا جوهريا في المبادئ والوظائف القائمة لمجموعة غات وهو ما يتعارض مع مصالح البلدان النامية .

١٤٠ - وهناك حاجة الى العمل بمزيد من الاستعجال وفقا لجدول الاعمال الخاص بالسلع الاساسية الذي أقر من خلال مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية . ويشمل هذا ما يلي :

(أ) إحياء البرنامج المتكامل للسلع الاساسية من جديد وتنفيذه لبدء تشغيله دون مزيد من التأخير ؛

(ب) بدء الصندوق المشترك للسلع الاساسية دون مزيد من الإبطاء ، ودعم عملياته وأنشطته . ويجب على البلدان التي لم تفعل ذلك بعد أن تصادق على اتفاق الصندوق المشترك ؛

(ج) خفض الحواجز التجارية على السلع الاساسية المجهزة وعلى تصنيع المواد ذات القيمة المضافة التي تصدرها بلدان الجنوب إلى بلدان الشمال . ومن شأن ذلك أن يزيد من القيمة المضافة في بلدان الجنوب وأن يساعد في عملية التصنيع ؛

(د) كفالة تحرير الاتجار بالمنتجات الاستوائية والزراعية والمنتجات المستخرجة من الموارد الطبيعية ، بهدف تحسين وصول صادرات البلدان النامية إلى أسواق البلدان المتقدمة النمو ؛

(هـ) البحث عن طرائق لخفض اعتماد بلدان الجنوب على المؤسسات الدولية التي تتّجر بالسلع الاساسية ؛ وهذا مجال ينطوي على امكانية القيام بتعاون واسع النطاق بين الجنوب والجنوب ؛



Digitized by UNOG Library

(و) تعزيز مشروع تثبيت حصائل التصدير لاتفاقية لومي ومرفق التمويل التعويضي لصندوق النقد الدولي على السواء . وينبغي توسيع قاعدة مواردهما ونطاق شمولهما . وهناك حاجة إلى مقاومة المحاولات الرامية الى تشديد شروط مرفق التمويل التعويضي .

## ٥ - اصلاح النظام النقدي الدولي

١٤١ - لقد دعت بلدان الجنوب منذ فترة طويلة إلى اصلاح النظام النقدي الدولي ، ولم تكن الحاجة إلى ذلك أبدا أكثر الحاحا مما هي عليه الآن . وترتبط الحاجة إلى الاصلاح ارتباطا لا انفصام له بالحاجة إلى ايجاد حل لأزمة الديون .

١٤٢ - ويجب اتخاذ خطوات لكفالة توسيع نطاق السيولة الدولية على نحو كاف لمواجهة أي توسع في التجارة الدولية الذي يمكن أن ينجم عن الانتعاش الاقتصادي العالمي . وينبغي توسيع نطاق حقوق السحب الخاصة ، وهو ما ينبغي ربطه بتوفير قروض لبلدان الجنوب .

١٤٣ - وتعرقل الشروط التي تفرضها المؤسسات المالية والانمائية المتعددة الاطراف والشروط التي تحددها البلدان المتقدمة النمو الدائنة النمو والتنمية في البلدان المدينة . ومن الضروري تكييف الخصائص والمعايير التي تستند إليها الشروط المتعلقة بعمليات المؤسسات المالية الدولية لتلائم الحاجة إلى تحقيق معدلات نمو كافية ولإجراء التكييف المناسب تحت ظروف تنتج فيها الاختلالات الخارجية عن عوامل خارجية . ولا ينبغي أن يؤدي التنسيق بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وغيرهما من المؤسسات المتعددة الاطراف الى تعارض الشروط .

١٤٤ - إن المؤسستين اللتين أنشئتا في بريتون وودز : صندوق النقد الدولي والبنك الدولي - لم تعودا قادرتين على الوفاء بوظائفهما المقررة ، وهو ما ثبت من خلال عدم الاستقرار المزمن في النظام النقدي الدولي . وتقوم هاتان المؤسستان بحكم الضرورة بتطوير ووضع أدوار جديدة . على أن هناك حاجة عاجلة الى اعادة تقييم هاتين المؤسستين في ضوء الأحكام التي يمليها النظام الاقتصادي الدولي الجديد فيما يتعلق بالتنمية .



Digitized by UNOG Library

١٤٥ - وقد دعا مؤتمر القمة السابع لبلدان عدم الانحياز المعقود في نيودلهي في عام ١٩٨٣ الى عقد مؤتمر دولي معني بالتدابير النقدية والمالية لاغراض التنمية لمواجهة هذه المسائل : ويجب اتخاذ اجراء بهذا الشأن . وبالنظر الى فداحة الازمة الاجتماعية ـ الاقتصادية الدولية ، فإن الحاجة الى هذا المؤتمر الآن تتسم بنفس الاستعجال الذي كانت عليه الحاجة الى مؤتمر بريتون وودز في الاربعينات . وينبغي ألا ننتظر أزمة رئيسية أخرى لتنبيه المجتمع الدولي الى ضرورة إصلاح النظام الاقتصادي الدولي وترشيده .

## ٦ - السياسات المتعلقة بالاقتصاد الكلي

١٤٦ - ينبغي تخفيف السياسات التقييدية المتعلقة بالاقتصاد الكلي التي اتخذت في بلدان الشمال بغية انعاش الطلب والنمو العالميين .

١٤٧ - والمطلوب منا في بلدان الجنوب هو تصحيح ما نقوم به من تكييفات داخلية خاطئة لكفالة قيامنا بتحسين كفاية استخدام الموارد داخل بلداننا . ويلزمنا أيضا أن نحسّن من مشاركة شعوبنا في اقتصاداتنا حتى يتسنى لهذه الشعوب أن تستفيد فائدة أوفى من أي ثمار تجنيها من انتعاش الحوار بين الشمال والجنوب . على أنه ينبغي ألا يجعل الشمال من القيام بهذه التدابير التصحيحية شرطا مسبقا لتدفق المساعدات على البلدان النامية .

## ٧ - التصنيع والتكنولوجيا

١٤٨ - ان القيام بالاصلاحات المذكورة اجمالا أعلاه في النظام النقدي الدولي وبحل أزمة الديون ينبغي أن يؤدي الى تحسين التدفقات الصافية من الموارد الى بلدان الجنوب . وإن ما ذكر اجمالا من اصلاحات في النظام التجاري الدولي ، ولاسيما خفض الحواجز المفروضة على منتجات بلدان الجنوب في الاسواق الشمالية ، سيتيح توسيع أسواق بلدان الجنوب . وسوف تساعد هاتان المجموعتان من الاصلاحات على تهيئة بيئة مسعفة تتحسن فيها توقعات التصنيع في بلدان الجنوب .

١٤٩ - على أن التصنيع في بلدان الجنوب يتطلب ، الى جانب هذه التدابير ، الحصول دون عوائق على التكنولوجيا على أسس منصفة وغير تمييزية . وينبغي على وجه السرعة وضع المدونة العالمية لقواعد السلوك الخاصة بنقل التكنولوجيا في صيغتها النهائية



Digitized by UNOG Library

واعتمادها . وينبغي تنقيح اتفاقية باريس كي تؤمن حماية متوازنة لمصالح موردي التكنولوجيا ومتلقيها . وينبغي تنفيذ أهداف المؤتمر الدولي المعني بالعلم والتكنولوجيا المعقود في فيينا في عام ١٩٧٩ .

١٥٠ - وينبغي اتخاذ خطوات لتطوير القدرة التكنولوجية المحلية في بلدان الجنوب . كما ينبغي أن تقوم حركة عدم الانحياز بتسهيل وتشجيع التفاعل فيما بين المؤسسات البحثية والانمائية في الجنوب . وكما أوضح الوزراء في مؤتمر بيونغ يانغ بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب ، نلاحظ مع الارتياح أنه تم التوصل إلى العدد الادنى المطلوب من البلدان الموقعة على النظام الاساسي لمركز العلم والكنولوجيا وأنه تم الاتفاق على أن يبدأ المركز أعماله على أساس مؤقت . والمطلوب من الدول التي لم تصادق على النظام الاساسي أن تفعل ذلك فورا . إننا نرحب أيضا بما بذلته حكومة الهند من جهود لاستضافة مؤتمر استشاري حكومي دولي للخبراء بشأن التكنولوجيا الجديدة والعالية خلال عام ١٩٨٨ لينظر هذا المؤتمر ، في جملة أمور ، في إنشاء مجمّع للتكنولوجيا واتخاذ ترتيبات لتبادل وتقاسم التكنولوجيا على أساس تفضيلي وإقامة مشاريع مشتركة للبحوث التكنولوجية فيما بين بلدان عدم الانحياز .

## ٨ - العلاقات الاقتصادية مع البلدان ذات الاقتصادات المخططة

١٥١ - إن التعاون بين البلدان ذات الاقتصادات المخططة وبلدان الجنوب أمر ضروري في الحوار بين الشمال والجنوب .

١٥٢ - ومن الناحية التاريخية كانت العلاقات الاقتصادية لبلدان الجنوب قائمة مع الاقتصادات ذات الأسواق الحرة . فينبغي لبلدان الجنوب أن تكثف جهودها لتحسين علاقاتها الاقتصادية مع البلدان ذات الاقتصادات المخططة . ولاستكمال جهودنا في هذا الاتجاه ، ينبغي للبلدان ذات الاقتصادات المخططة أن توحد بين علاقاتها الاقتصادية مع الجنوب فيما تقوم به حاليا من اصلاحات اقتصادية محلية مكثفة .

١٥٣ - وينبغي للبلدان ذات الاقتصادات المخططة بوجه خاص أن تدخل تحسينات اضافية في خططها المتعلقة بنظام الأفضليات المعمم ؛ وأن تقوم بمساهمات ايجابية لتنويع ما تستورده من البلدان النامية من سلع مصنّعة وشبه مصنّعة ؛ وأن تكفل وضع أفضل الاحكام والشروط الممكنة لتقديم الاعتمادات الى البلدان النامية ؛ وأن تقوم ، عند



Digitized by UNOG Library

تمويل وتنفيذ مشاريع البلدان ، بكفالة إيلاء الاعتبار اللازم لتوفير الطرائق المرنة والفعالة التي تعزز استمرار التعاون الاقتصادي والتقني ؛ وأن تولي اعتبارا خاصا للاحتياجات والمتطلبات المحددة لأقل البلدان نموا .

١٥٤ - وهناك أيضا حاجة إلى إدخال تحسينات ملائمة في ترتيبات الدفع القائمة التي تنظم التجارة بين البلدان النامية والبلدان ذات الاقتصادات المخططة ، بما في ذلك استكشاف نهج جديدة شاملة ومتعددة الأطراف ، حتى يتسنى تماما تحقيق امكانية التوسع التجاري المنصف بين هاتين المجموعتين من البلدان .

## سادسا - الاستنتاجات

١٥٥ - لقد أكدنا هنا على أن تنشيط الحوار بين الشمال والجنوب هو الآن أكثر الحاحا منه في أي وقت مضى . أما المصلحة المشتركة بين الشمال والجنوب والمتمثلة في اصلاح النظام الاقتصادي الدولي على نحو جماعي لجعله أكثر انصافا إزاء احتياجات الجنوب في مجال التنمية وإنعاش الشمال فقد جرى التشديد عليها في هذه الوثيقة ، وفي اجتماعات سابقة لحركة عدم الانحياز ، وفي محافل أخرى للجنوب ، ومن جانب لجان مستقلة في الشمال ، وكذلك ، في واقع الأمر ، من جانب بعض حكومات الشمال .

١٥٦ - وقد تم التأكيد بالمثل ، في محافل مختلفة ، على التعارض القائم بين مصالح المجموعتين ، إننا لا ندعو إلى تنشيط الحوار بين الشمال والجنوب ونحن على غير علم بهذا التعارض ، بل لأننا واعون به أكثر مما ينبغي . فبسبب هذا التعارض وما يشكله من تهديد لمستقبل البشرية جمعاء ، نرغب نحن في بلدان الجنوب أن نبدأ حوارا مع بلدان الشمال . إننا ، بسبب الأخطار الجلية التي تحدق بمستقبلنا في هذا العالم نتيجة عجز النظام الاقتصادي الدولي الحالي عن كفالة تحقيق نمو منصف وثابت لجميع الدول ، ندعو إلى اتخاذ إجراء جماعي لاصلاح هذا النظام ، وندعو دول الشمال إلى الانضمام الينا في القيام بهذا العمل قبل أن يفوت أوانه .

- - - - -



Digitized by UNOG Library